الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2021

أكتوبر 2020

الفـهـــرس

المحور الأول : التقديم العام لمهمة الشؤون الاجتماعية 3

1. تقديم استراتيجية القطاع و المهمة 4
2. تقديم برامج المهمة 9
3. تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة 12
4. الميزانية و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط 13

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة 18

برنامج الشغل و العلاقات المهنية 19

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 19
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 22
3. نفقات البرنامج 25

برنامج الضمان الإجتماعي 30

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 30
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 32
3. نفقات البرنامج 43

برنامج النهوض الإجتماعي 47

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 47
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 61
3. نفقات البرنامج 68

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج 74

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 74
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 77
3. نفقات البرنامج 80

برنامج القيادة و المساندة **83**

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته 83
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 85
3. نفقات البرنامج 89

الملاحق **94**

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء **95**
2. بطاقات الفاعليين العموميين **154**

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1. تقديم استراتيجية القطاع و المهمة:

1.1التعهدات الدولية والوطنية :

تتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها:

- ✓ **جملة الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق**
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030**

- ✓ **الفصل 12 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية"

- ✓ **الفصل 15 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تُنظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"

- ✓ **الفصل 21 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز.تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"

- ✓**المخطط التنموي 2016-2020** وهو وثيقة تضبط الإصلاحات التنموية للخماسية في إطار الحوكمة الرشيدة والتحديث الإداري ومقاومة الفساد. وتتمثل أهم توجهات مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن مخطط التنمية في :

  - مأسسة الحوار الاجتماعي
  - إرساء ارضية وطنية للحماية الاجتماعية
  - إدماج الفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

- ✓ **جملة الوثائق المتعلقة باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية والتي ستعتمد كمراجع استراتيجية لتدخلات المهمة وهي حاليا في طور المصادقة وتتمثل الاستراتيجيات في:**

  - الاستراتيجية الوطنية للتنمية و الإدماج الاجتماعي
  - الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج
  - الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي

✓ **جملة النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للمهمة وخاصة:**

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012،
- وعلى الأمر الحكومي عدد 340 لسنة 2019 المؤرخ في 21 مارس 2019 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية،

2.1استراتجية المهمة:

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللائق:

✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على تحيين مدونة تشريع الشغل طبقا لمختلف التنقيحات الواردة في إطار مراجعة الإتفاقيات الإطارية المشتركة بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة و تركيز المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ،

✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال ،

✓ تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي،

✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،

✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.

- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،
- ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،
- ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج يتضمن أهدافا تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة **2016-2020**، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

5) تركيز مقاربة النوع الاجتماعي:

تماشيا مع الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة وجملة الاهداف المزمع تحقيقها للفترة **2016-2030**، تم إدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن أولويات المخطط الخماسي للدولة **2016-2020**. و في هذا الإطار تندرج توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية نحو تبني مقاربة تكرس المساواة بين المرأة والرجل وذلك تطبيقا للفصل **18** من القانون الأساسي الجديد للميزانية و الذي جاء فيه "ويعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس" . وإثر اختيار برنامج النهوض الاجتماعي في مرحلة اولى كبرنامج تجريبي للبدء في تركيز هذه المقاربة ، سيتم العمل على تعميم المقاربة على بقية البرامج من خلال اعتماد أهداف و مؤشرات قيس أداء إضافة إلى أنشطة خصوصية بهذه المقاربة.

3.1تحليل الإطار العام لاستراتجية المهمة:

يتمثل الإطار العام لاستراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية تشمل جزء هام من مكونات المجتمع من خلال جملة الهياكل و المؤسسات الخاضعة لإشرافها على المستويين المركزي والجهوي و يتجلي ذلك من خلال:

- ✓ **تنوع الفئات الاجتماعية المتمتعة بخدمات مصالح الشؤون الاجتماعية** : سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل ، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند و الاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيين المقيمين بالخارج وافراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي .
- ✓ **تنوع الهياكل المتدخلة في العمل الاجتماعي** : تتميز مهمة الشؤون الاجتماعية بثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي والمتمثلة أساسا في :

- الهياكل المركزية (الهيئات العامة ، الإدارات العامة...) والجهوية (24 إدارة جهوية)

- الأقسام الجهوية (25 قسم نهوض اجتماعي/ 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة/ 25 قسم طب الشغل والسلامة المهنية)

- الوحدات محلية (274 وحدة محلية للنهوض الاجتماعي/ 69 وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة)

- المؤسسات ذات صبغة الإدارية الخاضعة لإشراف الوزارة العاملة خاصة في مجال الإحاطة بالفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة (41 مؤسسة) إضافة إلى تلك العاملة في مجالات الشغل والهجرة والتعليم العالي ذات الإشراف المزدوج (4 مؤسسات)

- المؤسسات ذات الصبغة غير الإدارية الخاضعة لإشراف الوزارة (المجلس الوطني للحوار الاجتماعي، الصناديق الاجتماعية ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" ، ديوان التونسيين بالخارج و المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج)

- شبكة الجمعيات في إطار الشراكة مع المجتمع المدني والمتمثلة خاصة في : الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي و الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإحاطة بالفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة والتي تتمتع بتمويل عمومي من مزانية المهمة.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ضعف الإمكانيات المتاحة من الموارد البشرية (خاصة على مستوى سلك تفقد الشغل و اطباء الشغل) مما يؤثر على نسق انجاز تعهدات الوزارة

- غياب إطار مرجعي لتوزيع الموارد البشرية للمهمة بما يمكن من حسن توظيفها وتوزيعها خاصة على مستوى الجهات

- ضعف الامكانيات المادية واللوجستية (وسائل النقل ...)

- ضرورة مراجعة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية.

2. تقديم برامج مهمة الشؤون الاجتماعية:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية** : يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،
- ✓ **برنامج الضمان الإجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الآجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبها من المضمون الاجتماعي،
- ✓ **برنامج النهوض الإجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،
- ✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج و العمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ **برنامج القيادة والمساندة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

و قد تم ضبط جملة من الأهداف التي تترجم الأولويات الاستراتيجية لكل برنامج في إطار مهمة الوزارة كما تم ضبط جملة من المؤشرات الموضوعية لقيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة و تقييم النتائج المحققة بالتوازي مع استعمال الاعتمادات المرسمة لفائدة كل برنامج.

و قد تم في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد **15** لسنة **2019** المؤرخ في **13** فيفري **2019** المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية تركيز عناصرالتنزيل العملياتي لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية والذي يتضمن ، إضافة إلى إطار القدرة على الأداء للوزارة ، تفريعا لبرامج الوزارة إلى برامج فرعية ووحدات عملياتية (مركزية وجهوية) تكلف بإنجاز جملة من الانشطة الرئيسية و الفرعية وفقا للأهداف

المبرمجة (استراتيجية وعملياتية) وفي حدود جملة من الاعتمادات المرسمة (**axe performance/ axe destination**) .

بالإضافة إلى العمل على تحديد تنزيل الأداء لمهمة الشؤون الاجتماعية من خلال **ترجمة جملة الاهداف و المؤشرات الاستراتيجية إلى المستوى العملياتي و صياغة أهداف و مؤشرات أداء عملياتية تعكس التدخلات القطاعية لمختلف البرامج والعمل على تضمينها لاحقا بوثيقة ميثاق التصرف charte de gestion.**

وتمكن جملة الأهداف المضبوطة ، رئيس البرنامج، من متابعة أداء مختلف الوحدات العملياتية الراجعة إليه بالنظر و تقييمها ، من خلال الانشطة المبرمجة، سواء على المستوى الميزانياتي او على مستوى القدرة على الأداء.

رسم بياني : هيكلة المهمة حسب البرامج والبرامج الفرعية

3. تقديم أهداف و مؤشرات اداء مهمة الشؤون الاجتماعية:

جدول عدد 1 : حوصلة أهداف المهمة و مؤشرات قيس الأداء

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات الأداء الاستراتيجية
البرنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية	**الهدف 1.1** : ضمان توفر شروط العمل اللائق	**المؤشر1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد
البرنامج 2: الضمان الاجتماعي	**الهدف 1.2:** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1:** نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل
		المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)
	الهدف 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3**: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية
	الهدف 3.2: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4:** آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
البرنامج 3: النهوض الاجتماعي	**الهدف 1.3:** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1:** نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة **المؤشر2:** نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية
	الهدف 2.3: الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	**المؤشر1:** نسبة إدماج الأشخاص المعوقين
	الهدف 3.3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر1:** النسبة العامة للأمية
		المؤشر2: نسبة الأمية عند النساء
البرنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج	**الهدف 1.4:** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	**المؤشر 1:** نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية **المؤشر 2:** نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية
	الهدف 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	**المؤشر 2:** نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية
البرنامج 9: القيادة والمساندة	**الهدف 1.9:** التحكم في كتلة الأجور	**المؤشر 1:** نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي / المنجز)
	الهدف 2.9: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**المؤشر 2:** حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

4. ميزانية الوزارة و برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط:

1.4- تقديم ميزانية المهمة لسنة 2021 :

جدول عدد 2 : توزيع ميزانية مهمة الشون الاجتماعية لسنة 2021 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج / طبيعة النفقة	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	23.493,621	1.557,000	150,000	340,000		25.540,621
برنامج الضمان الاجتماعي	920,000	28,500	850.214,000	90,000		851.252,500
برنامج النهوض الاجتماعي	132.446,000	8.436,200	820.713,000	4.000,000		965.595,200
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	24.630,000	3.691,500	1.510,000	10,000		29.841,500
برنامج القيادة والمساندة	62.186,379	6.286,800	4.937,000	9.360,000		82.770,179
المجموع العام للبرامج	**243.676,000**	**20.000,000**	**1677.524,000**	**13.800,000**		**1955.000,000**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

* دون اعتبار أموال المشاركة

رسم بياني عدد 1 :

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

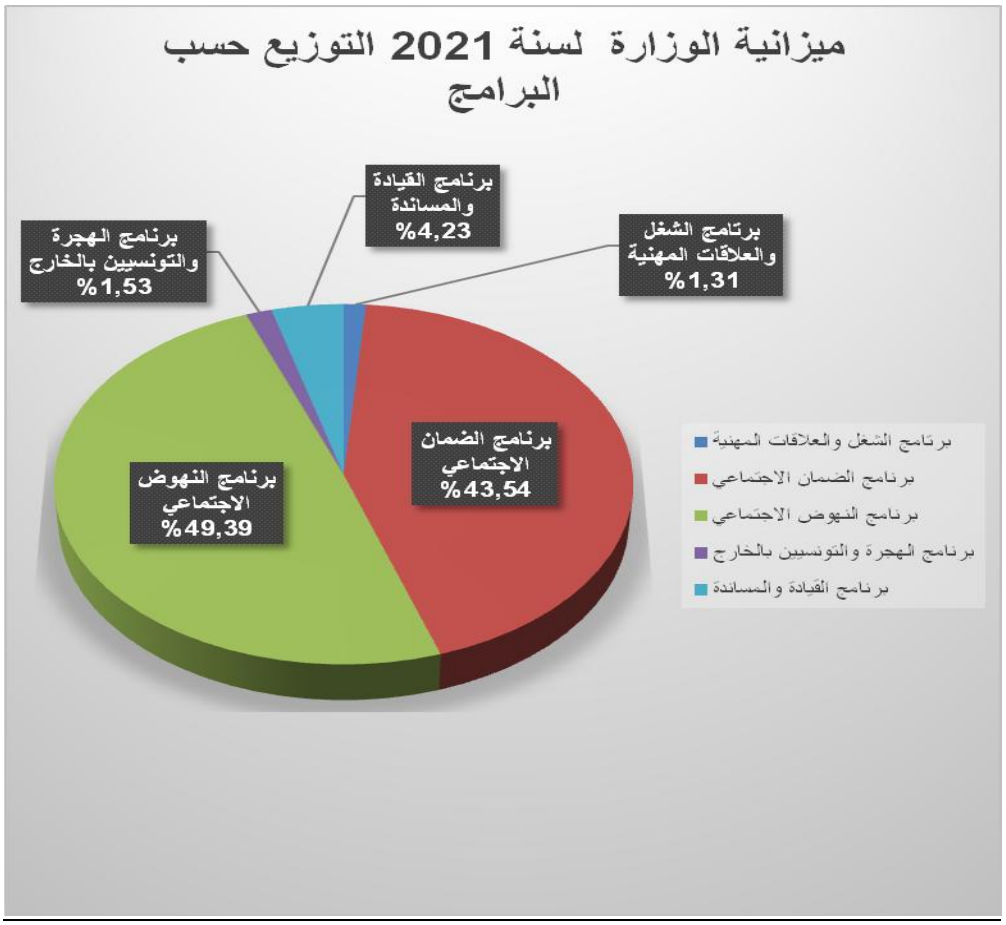

2.4 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة:

جدول عدد 3 : إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة :

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البيان	إنجازات			ق م	تقديرات		
طبيعة النفقة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نفقات التأجير	159.028,707	164.741,014	193.493,570	205.630,000	243.676,000	249.500,000	270.000,000
نفقات التسيير	12.793,007	12.880,042	17.199,667	18.761,000	20.000,000	21.500,000	24.500,000
التدخلات	1302.013,536	1535.271,795	1552.938,034	1392.916,000	1677.524,000	1481.000,000	1502.000,000
الإستثمارات	9.361,195	8.388,484	11.827,833	13.787,000	13.800,000	13.000,000	17.500,000
العمليات المالية							
بقية النفقات							
المجموع	**1483.196,445**	**1721.281,335**	**1775.459,104**	**1631.094,000**	**1955.000,000**	**1765.000,000**	**1814.000,000**

يمثل قسم التدخلات الجزء الأكبر من النفقات المبرمجة بمشروع ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة **2021** بنسبة **85,81%** تخصص أساسا للمنح و المساعدات للعائلات المعوزة (**731،3** م.د) و تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (**500** م.د) و (**446،2** م. د لبقية النفقات الأساسية) و تبرز هذه النفقات الطابع الاجتماعي لنفقات الوزارة حيث ان تدخلاتها تشمل أكثر من **90%** من السكان.

✓ **تدخلات في مجال الضمان الاجتماعي** :

إضافة إلى نفقات مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية تتعلق نفقات التدخلات في هذا المجال بـــ :

- منحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا (**100** م.د)
- التعديل الآلي للجرايات (**173.5** م.د)

- تكفل الدولة في مساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي (**52** م.د)
- التكاليف الناجمة عن التشريعات المتعلقة بضمان نفقة الطلاق (**350** أ.د)
- منحة الشيخوخة لفائدة عملة الحضائر(**11** م.د)
- تسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد (**18** م.د)
- أنظمة الضمان الاجتماعي بعنوان العائدين للعمل المتمتعين بالعفو التشريعي (**3**م.د)
- تسديد مستحقات بعنوان التعاون الفني مع الخارج (**9،5** م.د)
- التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل (**700** أ.د)

✓ **<u>تدخلات في مجال النهوض الاجتماعي</u>** :

- المنح المسندة للعائلات المعوزة (**645** م.د)
-المنح المسندة بمناسبة الأعياد الدينية لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل(**52** م.د)
- برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزا **60** سنة (**6** م.د)
- مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة (**7**م.د)
- المنح المسندة لابناء العائلات المعوزة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية (**20،5** م.د)
- المساعدات الظرفية (**4** م.د)
- تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي (**19** م.د)
- بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة (**5** م.د)
- تمويل عمومي للفئات الهشة (**1**م.د)
- منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية وجمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة (**30** م.د)
- منح مسندة لمؤسسات العمومية بعنوان التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية ومؤسسات التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين (**1،3** م.د)

✓ **<u>تدخلات أخرى</u>** :

- تدخلات بعنوان الإشراف والإحاطة والبحوث في مجال الهجرة والتونسيين بالخـــــارج (**1،5** م.د)
- منح لفائدة وداديات وتعاونيات والجمعيات الرياضية للأعوان (**4،03** م.د)
- منح لفائدة منظمات دولية وعربية (**600** أ.د)

جدول عدد 4 : إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة :
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج	إنجازات			ق م	تقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	18.418,349	19.499,146	21.633,286	22.826,075	25.540,621	27.300,000	30.500,000
برنامج الضمان الاجتماعي	769.506,583	964.560,882	805.224,322	611.391,965	851.252,500	651.332,500	679.500,000
برنامج النهوض الاجتماعي	634.180,382	674.399,800	877.777,283	906.245,372	965.595,200	970.000,000	979.500,000
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	19.194,130	19.247,977	21.912,051	27.471,100	29.841,500	31.050,000	33.000 ,000
برنامج القيادة والمساندة	41.897,001	43.573,530	51.080,052	63.159,488	82.770,179	85.317,000	91.500,000
المجموع	**1483.196,445**	**1721.281,335**	**1775.459,104**	**1631.094,000**	**1955.000,000**	**1765.000,000**	**1814.000,000**

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"
رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله المدير العام لتفقدية الشغل
تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية
عدد 923 المؤرخ 26 افريل 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 التعهدات الوطنية والدولية:

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار دوره الهام في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المندرج في إطار جملة من التعهدات الوطنية والدولية والمتمثلة في :

- ✓ **الفصل 40 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "العمل حق لكل مواطن ومواطنة، وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف.ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل"
- ✓ **وثيقة العقد الاجتماعي** الممضى بين الحكومة والأطراف الاجتماعية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) بتاريخ 14 جانفي 2013 ،
- ✓ **الإتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية** المتعلقة بتوفير مقومات العمل اللائق وضمان حقوق الأجراء والتي تولت الجمهورية التونسية المصادقة عليها وخاصة منها:

  - الاتفاقية عدد 182 لسنة 1999 المتعلقة بحظر أسوء أشكال عمل الأطفال
  - الاتفاقية عدد 151 لسنة 2013 المتعلقة بحماية حق التنظيم وإجراءات تحديد شروط الإستخدام في الوظيفة العمومية
  - الاتفاقية عدد 154 لسنة 2013 المتعلقة بتشجيع المفاوضات الجماعية

- ✓ **إتفاقية العمل العربية** عدد 7 لسنة 1977 المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها :

  - **الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد** والذي يرمي إلى :

  * تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

* اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

* حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة** والذي يرمي إلى :

* ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

* اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

1.2 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية في ضمان مكونات العمل اللائق في إطار تطبيق مقتضيات وثيقة العقد الاجتماعي من خلال تدعيم الحوار الإجتماعي بين الشركاء الإجتماعيين بما يساهم في:

- ✓ دعم احترام التشريع الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية،
- ✓ التصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والإنتاجية ،
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيع في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.

وتترجم استرتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال محور أساسي وهو "**العمل اللائق و السلم الاجتماعي**" وذلك من خلال :

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد و حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور عادلة مع مراعاة السلامة الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لوظيفته (وفقا لتعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) . إضافة إلى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر و إتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء(تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الأجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية أو النقابية.

رسم بياني عدد2: خارطة برنامج الشغل و العلاقات المهنية

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

البرنامج الفرعي	الأهـــــداف الاستراتيجية	الأهـــــداف العملياتية
تفقد الشغل و الصحة والسلامة المهنية	**الهدف 1:** ضمان توفر شروط العمل اللائق	**الهدف 1:** المساهمة في الحد من النزاعات الجماعية للشغل
		الهدف 2: الترفيع في عدد زيارات التفقد
		الهدف 3: تركيز هياكل الحوار الاجتماعي
		الهدف 4: المساهمة في تطوير النصوص القانونية والترتيبية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية
		الهدف 5: تحسين التغطية في مجال تفقد طب الشغل
		الهدف 6: الترفيع في عدد زيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل
		الهدف 7: تدعيم ثقافة الوقاية في مجال الصحة والسلامة المهنية

1.2- تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتجسم استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل أساسا في :

- ✓ **ضمان توفر شروط العمل اللائق** و يرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية و الحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ويحفز على الاستثمار ويكرس مقومات العمل اللائق وفقا لما جاء في وثيقة العقد الاجتماعي . و ذلك من خلال جملة من الأهداف العملياتية :

- الترفيع في عدد زيارات التفقد للمؤسات الاقتصادية للتحقق من احترام مقتضيات تشريع الشغل وتوفر شروط الصحة والسلامة المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية ويحفز الانتاجية.

- العمل على تركيز هياكل الحوار داخل المؤسسات في إطار الحفاظ على السلم الاجتماعي وتدعيم الحوار داخل المؤسسة ويرمي هذا الهدف لمزيد تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وبناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر وإرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الأطراف.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1-1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

- تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده والفصل 291 من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تطبيق تشريع الشغل والمحافظة على استقرار العلاقات المهنية وعلى صحة وسلامة العامل وبالتالي على سلامة المناخ الاجتماعي .

- **<u>مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد</u>** : تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقدية الشغل والمصالحة وتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.

<u>الجدول عدد 5 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.1</u>

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019 (*)		2021	2022	2023
<u>المؤشر</u>: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)	**%**	**48.94**	**46.48**	**38.83**	**35.25**	**41.5**	**43.12**	**44.58**
مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	**%**	-	-	-	15.54	20.83	21.87	22.92
مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	**%**	-	36.7	53.7	19.71	20.67	21.25	21.66

2.2 – تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 6 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
- **الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق**	- **المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد**	- 51.28%	- **ت 1:** نصح المؤجرين بجدوى تطبيق القانون	- **ن 1** : القيادة في مجال الرقابة و تطبيق تشريع الشغل	**4.981,499**
			- **ت 2:** ارشاد المؤجرين لكيفية تسوية وضعيتهم القانونية	- **ن 2** : الرقابة والمصالحة	**13.891,371**
			- **ت 3**: توضيح وتفسير النقاط القانونية غير الواضحة	- **ن 3** : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي -	**1.000,000**
			- **ت 4:** التعريف بالبرامج الخاصة بتشجيع المؤجرين في مجال القانون الاجتماعي	- **ن 4** : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	**1.894,462**
			- **ت 5:** التحسيس بأهمية الوقاية في مجال الصحة والسلامة المهنية	- **ن 5**: تفقد طب الشغل	**3.773,289**

3- نفقات برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

1.3 - ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

الجدول عدد 7 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة % (((1) -(2))/(1)
التأجير	18.566,130	20.287،610	23.493،621	3.206،011	15،80%
التسيير	683.059	1.538،465	1.557،000	18،535	1،20%
التدخلات	149.900	250،000	150،000	-100،000	40% -
الإستثمارات	2.051,013	750،000	340،000	-410،000	54،67%-
العمليات المالية					
مجموع البرنامج	21.633,286	22.826،075	25.540،621	2.714،546	11،89%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 3: مشروع ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

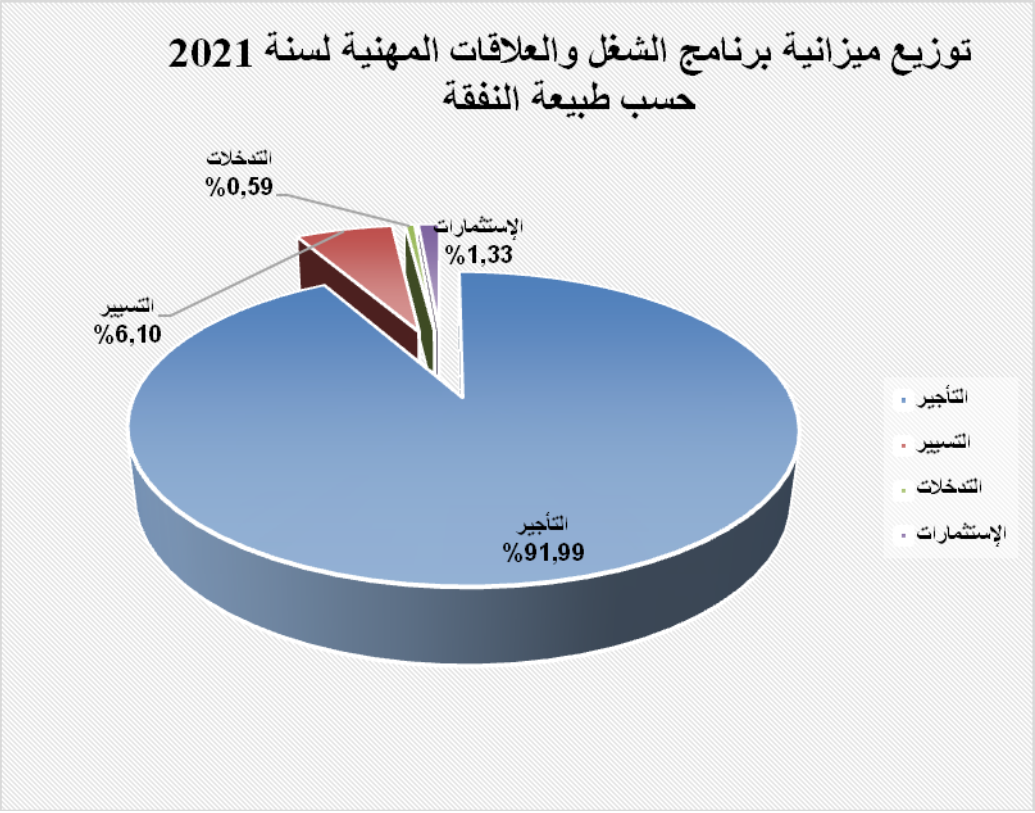

الجدول عدد 8 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		**4.455.000**	**7.875.961**	**3.420.961**	**%76،79**
تفقد الشغل و الصحة والسلامة المهنية	ن **1** : القيادة في مجال الرقابة و تطبيق تشريع الشغل		2.800.000	4.981.499	2.181.499	%77.91
	ن **4** : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية		555.000	1.894.462	1.339.462	%241،34
	ن **3** : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي		1.100.000	1.000.000	100.000-	%-9،09
	الانشطة الجهوية		**18.371.000**	**17.664.660**	**706.340-**	**-%3،84**
	ن **2** : الرقابة والمصالحة		13.556.000	13.891.371	335.371	%2،47
	ن **5**: تفقد طب الشغل		4.815.000	3.773.289	1.041.711-	-%21،63
مجموع البرامج الفرعية والانشطة			**22.826.000**	**25.540.621**	**2.714.621**	**%11،89**
مجموع البرنامج			**22.826.000**	**25.540.621**	**2.714.621**	**%11،89**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 4 : ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

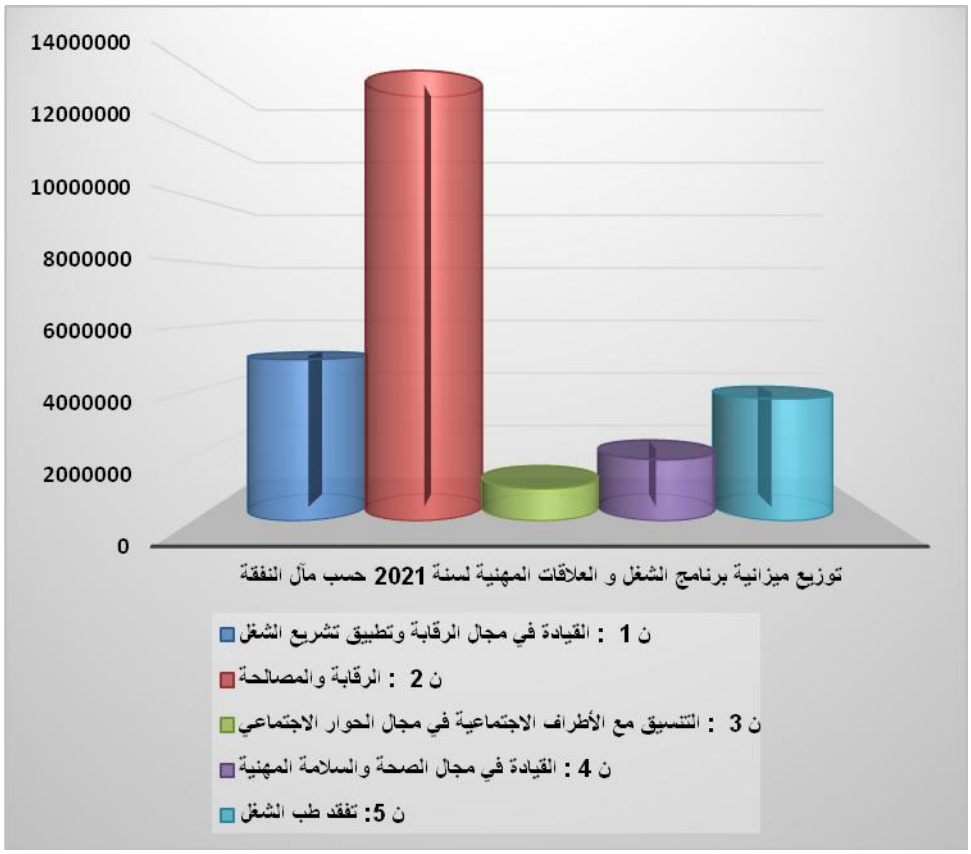

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات			قانون المالية	التقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	17042891	16775811	18.566،130	20.287،610	23.493،621	25.000،000	27.500،000
التسيير	600662	641443	683،059	1.538،465	1.557،000	1.650،000	1.600،000
التدخلات		772965	149.900	250،000	150،000	150،000	150،000
الإستثمارات	774796	1308927	2.051،013	750،000	340،000	500،000	1.250،000
العمليات المالية							
المجموع	**18.418،349**	**19.499،146**	**21.633،286**	**22.826،075**	**25.540،621**	**27.300،000**	**30.500،000**

برنامج " الضمان الإجتماعي "

رئيس البرنامج : السيد سامي عروس

المدير العام الضمان الاجتماعي

طبقا للأمر الحكومي 686 لسنة 2020 المؤرخ في 1 سبتمبر 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 التعهدات الوطنية والدولية:

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وتندرج استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي في إطار جملة من التعهدات الوطنية والدولية والمتمثلة في :

- ✓ **الفصل 10 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : "أداء الضريبة وتحمل التكاليف العامة واجب وفق نظام عادل ومنصف، تضع الدولة الآليات الكفيلة باستخلاص الضريبة ومقاومة التهرب والغش الجبائيين "
- ✓ **الفصل 38 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " الصحة حق لكل إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية.تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون"
- ✓ **توصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 المؤرخة 30 ماي 2021 المتعلقة بالأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها :

- **الهدف الأول : القضاء على الفقر** والذي يرمي إلى :

* بحلول عام 2030 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء.

- **الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين** والذي يرمي إلى :

* الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني

الهدف **العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة** والذي يرمي إلى :

* اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

1.2 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج الضمان الإجتماعي في:

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ تكريس الأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية والعمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الإجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الإجتماعية تطبيقا للعقد الإجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الإجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الإجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الإجتماعية المسداة للمضمونين الإجتماعيين

وتترجم استرتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو **"المحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي"** وذلك من خلال :

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.

رسم بياني عدد5: خارطة برنامج الضمان الاجتماعي

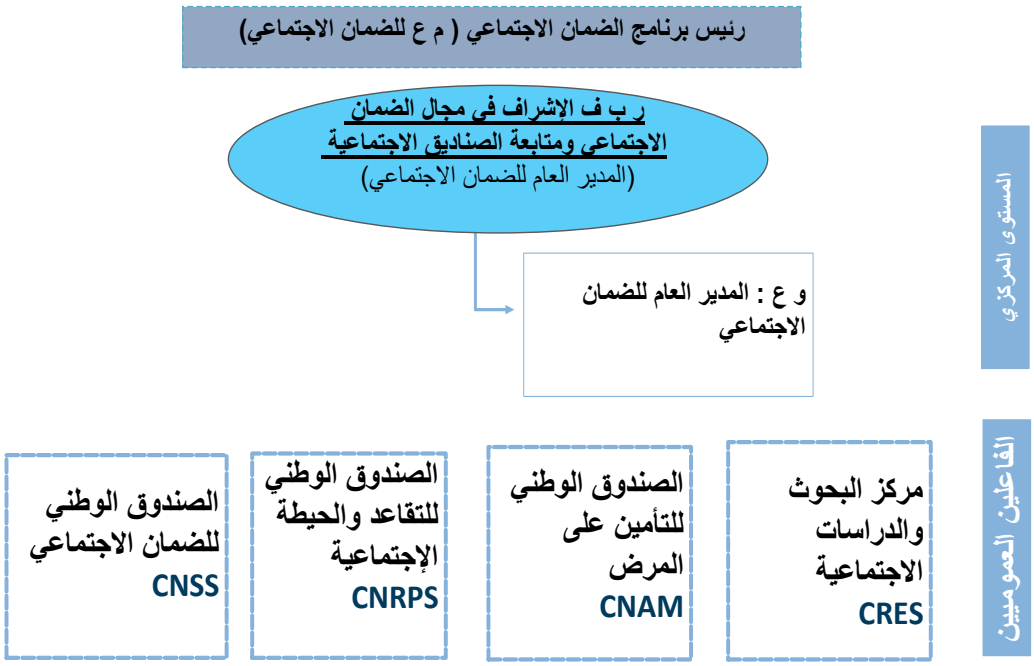

1- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

البرنامج الفرعي	الأهـــــداف الاستراتيجية
الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي و متابعة صناديق الضمان الاجتماعي	**الهدف 1:** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
	الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية
	الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

1.2 - تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتجسم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** حيث يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية

و التوجه نحو ايجاد آليات كفيلة بتحسين استخلاص مستحقات الصناديق الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص وتحسين موارد الصناديق الاجتماعية.

- ✓ **تحسين التغطية الاجتماعية** ويهدف الى تقييم و مراجعة أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

- ✓ **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** و يهدف لتدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية و تقريبها من المنخرطين .

- تقديم الأهداف :

الهدف 2-1-1:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

- مرجع الهدف : العقد الاجتماعي محور الحماية الاجتماعية

- تقديم المؤشر : تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض .

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة و ضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (المداخيل/ الاعباء)**

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

الجدول عدد 9 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.2

المحتوى	الإنجازات					الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 118	% 116	% 116	% 117	% 117	% 117	% 116
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 144	% 144	% 143	% 145	% 145	% 145	% 143
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 107,2[*]	% 124,9	% 120,7	% 115,5	% 117,3	% 119,8	% 124,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 122,8[*]	% 125,6	% 121,6	% 116,1	% 117,9	% 120,5	% 125,9
الصندوق الوطني للتأمين على المرض							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%86,3	%82	%78,65	%80,8	%81,92	%83,04	%84,57
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%94,1	%89,8	%84,31	%86,69	%88,68	%89,9	%91,14

(1) تقديرات

[*] باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنة **2017** والبالغة **500** م د

- **<u>مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف</u>: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

الجدول عدد 10 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.2

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,6	% 91,5	% 92	% 82	% 85	% 90	% 92
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 47	% 48,4	% 53,6	% 40	% 45	% 48	% 53
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%24	%28,3	%20	%10	%13	%15	%20

[1] تقديرات

الهدف 2-1-2:تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- مرجع الهدف : العقد الإجتماعي

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية** : يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم) ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

الجدول عدد 11 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.2.2

المحتوى	الانجازات					الأهداف		
	2017	2018	2019	2020 [1]	2021	2022	2023
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 79,4	% 80,86	% 82,81	% 80,5	% 83	% 84	% 85
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,7	% 10,03	% 11,58	% 11,3	% 12	% 16	% 20
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 97,2	% 96,26	% 98,96	% 97	% 98	% 98,5	% 99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 83	% 79,95	% 71,72	% 65	% 70	% 75	% 80
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 83,3	% 87,38	% 88,49	% 79,6	% 85	% 90	% 92
المجموع	% 80,3	% 80,03	% 80,07	% 78	% 79,4	% 81,7	% 83,7

[1] تقديرات

الهدف 2-1-2: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال** : يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

الجدول عدد 12 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.3.2

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020(*)	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	41	46	44	44	42	40	36
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	% 85	% 87,8	% 85,5	% 87	% 89	% 90	% 90
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98,2	% 98,3	% 98,1	% 99	% 99	% 99	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	% 96,5	% 96,5	% 96,4	% 96,5	% 97	% 98	% 98
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	% 78	% 81,6	% 85,7	% 87	% 89	% 90	% 90
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	-	-	35,1	35	30	28	25
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	121	136	103,9	106,5	90	85	80
• خلاص الصيادلة	111	123	80,8	85,8	70	60	50
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	75,3	127	105,4	95	90	85	80
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	14	13	11,9	12,2	11,2	10,2	8,2
• زرع الكلى	18	23	37,9	42,1	20	18	16
• زرع النخاع الشوكي	18	22	11,3	11,4	10,4	9,4	7,4
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14	14	13,23	13,5	12,5	11,5	9,5
• تفتيت حصى الكلى	9	8	8,13	8	7	7	7
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	8	13	13,58	13,4	12,4	11,4	10,4
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	من 5 الى 60	من 5 الى48	من 5,4 الى	من6,1 الى	من 5 الى	من 5 الى	من 5 الى

				52		58	50	40	30
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	10	10	8,5	10,5	9,5	8,5	7,5
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	15	10	17,7	18,2	17	15	13

(*) تقديرات

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من **24** ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2.2–تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 13 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الضمان الاجتماعي

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل**	أنظر جدول **1**	- دخول اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التنفيذ - طلب الترفيع من وزارة المالية في عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة **2021** لتصل الى **650** م د وذلك لتلبية احتياجات السيولة المالية المنتظرة سنة **2021**. - اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد. - اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة **2021** تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف المراقبة الميدانية لتشمل القطاعات والمؤجرين حسب مؤشرات التهرب الاجتماعي واستغلال المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل العمومية لتطوير إعداد برامج المراقبة ضمن التطبيقة الإعلامية التي تمكن من استهداف المؤجرين المعنيين بالمراقبة وترشيد تدخل المراقبين وتدعيم سلك المراقبة. - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - اقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة **2021** تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي **caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale** من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (**20** أو **30** سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة **2021** تقضي بإحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة	ن **1** : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	**653.072,500**
	المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	أنظر جدول **2**		ن **2** : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية **(cnss)**	**11.350,000**

		والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة وعدم تحميل كلفتها المالية على النظام العام للتقاعد في القطاع العمومي. - استخلاص مستحقات صناديق الضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة ميزانية الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية. - تمكين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من آلية قانونية يتم بمقتضاها توفير تسبقات من القطاع البنكي لمجابهة الفارق بين الموارد والنفقات عند تاريخ صرف الجرايات وذلك من خلال توظيف نسب فائدة ميسّرة للحد من الأعباء المالية التي يتكبدها الصندوق حاليا ولتشجيع البنوك على توفير مثل هذه التسبقات من خلال منحها أكثر مرونة في ما يتعلق باحترام مؤشرات سلامة التصرف، - اقتراح تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات - اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات والمنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي وتفادي تراكم الديون المتخلدة بذمتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية - تطبيق الفصل **71** سابعا من القانون عدد **37** لسنة **2019** المؤرخ في **30** أفريل **2019** والقاضي بتحمل ميزانية الدولة كلفة الإجراءات الاستثنائية التي تتخذها والتي يكون لها انعكاس مالي مباشر على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتخصيص الإعتمادات اللازمة لتمويلها. - طلب تخصيص دعم مالي لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ضمن ميزانية الدولة لسنة **2021** بما قيمته **500** م د، - إرساء منظومة للتصريح وخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية. - مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوقي الضمان الاجتماعي - الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي - تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية.			

الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**	أنظر جدول 3	- تكثيف المراقبة الميدانية (**porte à porte**) وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق حملات تحسيسية في إطار خطة اتصالية شاملة وإعداد مطويات للتعريف بأنظمة الضمان الاجتماعي وإعداد برامج إعلامية في شكل سلسلة واب فيديو **2D** تبث على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى تنظيم "الأيام التحسيسية الجهوية للضمان الاجتماعي". - تصميم mini site مختص في الضمان الاجتماعي secu.tn - تنظيم حلقات تكوين موجهة الى الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام والاتصال بالمؤسسات العمومية والجمعيات والهياكل المانحة للقروض الصغرى. - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة **Millennium Challenge Corporation** - اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين **1000** دينار و**50** ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل **52** من قانون المالية لسنة **2016**. - اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من **3** سنوات إلى **5** سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل **110** الفقرة الأولى من القانون عدد **30** لسنة **1960** المؤرخ في **14** ديسمبر **1960** المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.	ن **3** : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (**cnrps**)	**186.130,000**
الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**	أنظر جدول 4	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - مواصلة إرساء منظومة الحسابات الفردية للمنخرطين وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية بخصوص هذا المشروع على المستويين المركزي والجهوي والمحلي من أجل التعريف بأهداف هذا المشروع الوطني وتأثيراته الإيجابية على المؤسسة المشغلة والمنخرط على حد السواء وإصدار أمر حكومي في الغرض. - تطوير تطبيقة جديدة للتصرف في الجرايات على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتحقيق الاندماج الشامل مع تطبيقة الحسابات الفردية والمالية والاستخلاص والمشغل وتبسيط أعمال معالجة ملفات الجرايات عند الإحداث أو التعديل. - تطوير طرق التواصل مع منظوري الصناديق الاجتماعية من خلال استعمال الإرساليات القصيرة واستعمال التراسل الالكتروني وتوفير خدمات على الخط. - مواصلة احداث دور الخدمات الإدارية وتوسيع شبكة	ن **4** : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (**cnam**)	**700.000**

		الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية - تهيئة فضاءات الاستقبال لمكاتب الصناديق الاجتماعية والرقي بجودة الخدمات - مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل - استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية - استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني - إحداث الأقاليم الطبية الفرعية المنصوص عليها صلب الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض.			

3- نفقات برنامج الضمان الاجتماعي :

1.3 - ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي :

الجدول عدد 14 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2021-2020)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة % (1) /((1) -(2))
التأجير	626،409	791،965	920،000	128،035	%16،17
التسيير	21،584	28،000	28،500	500	%1،79
التدخلات	804.566،665	610.522،000	850.214،000	239.692،000	%39،26
الإستثمارات	9664	50،000	90،000	40،000	%80
العمليات المالية					
مجموع البرنامج	805.224،322	611.391،965	851.252،500	239.860،535	%39،23

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 6: مشروع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

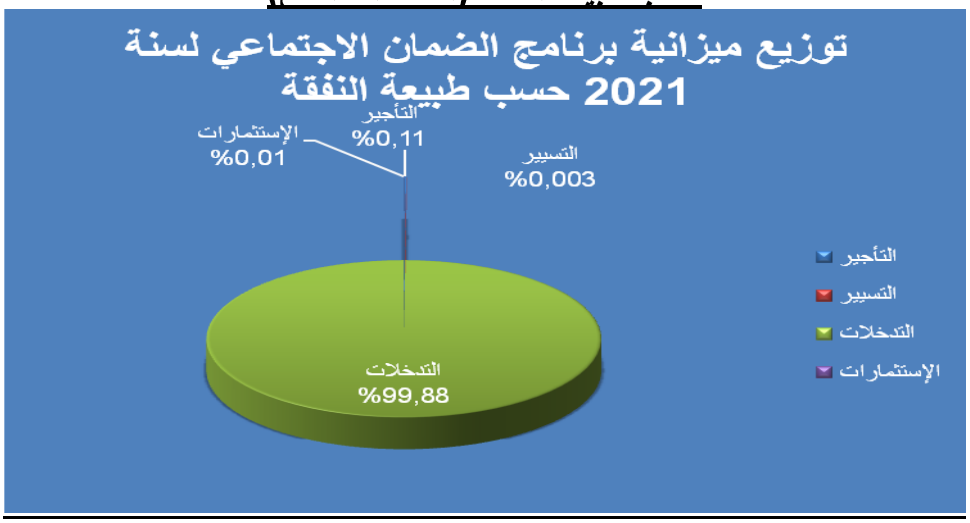

الجدول عدد 15 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	الانشطة المركزية					
الاشراف فى مجال الضمان الاجتماعي و متابعة صناديق الضمان الاجتماعي	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي		484.683،000	653.072,500	168.389،500	%34،74
	ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)		10.350،000	11.350,000	1.000،000	%9،66
	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnrps)		115.639،000	186.130,000	70.491،000	%60،96
	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)		720،000	700.000	-%20،000	-%2،78
مجموع البرامج الفرعية والانشطة			611.392،000	851.252،500	239.860،500	%39،23
مجموع البرنامج		481.474.957	611.392،000	851.252،500	239.860،500	%39،23

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 7 : ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

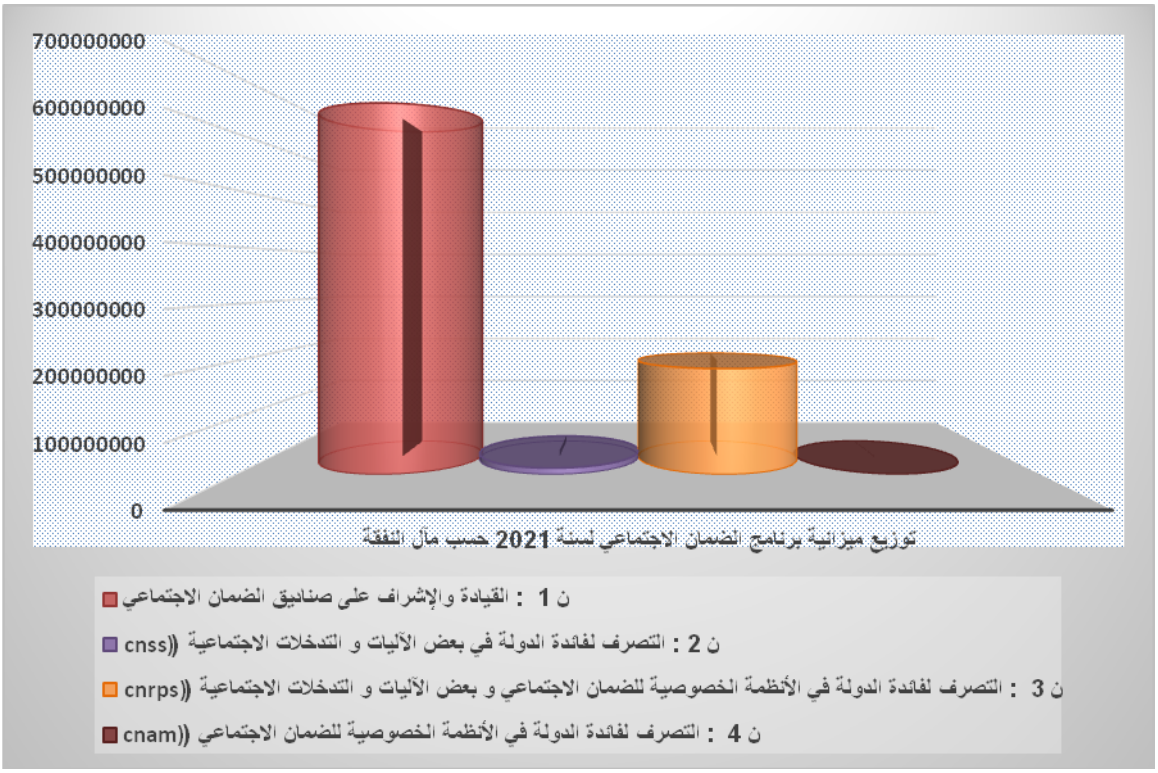

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الضمان الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات			قانون المالية	التقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	805.681	715.622	626،409	791،965	920،000	1.000،000	1.200،000
التسيير	871.13	049.15	21،584	28،000	28،500	30،000	32،000
التدخلات	907.810.768	118.923.963	804.566،665	610.522،000	850.214،000	650.202،500	678.168،000
الإستثمارات			9664	50،000	90،000	100،000	100،000
العمليات المالية							
المجموع	769.506,583	964.560,882	805.224,322	611.391,965	851.252,500	651.332,500	679.500,000

برنامج "النهوض الاجتماعي"

رئيس البرنامج السيد سامي بلغيث

رئيس الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

طبقا للامر الحكومي 518 لسنة 2020 المؤرخ في 28 جويلية 2020

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 التعهدات الوطنية والدولية:

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل الوزارة على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر وتدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية. إضافة إلى النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند وتحسين مردودية قطاع تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

وتندرج استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي في إطار جملة من التعهدات الوطنية والدولية والمتمثلة في :

- ✓ **الفصل 21 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز.تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم"
- ✓ **الفصل 38 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " الصحة حق لكل إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية.تضمن الدولة العلاج المجاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود. وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون"

- ✓ **الفصل 48 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على أن : " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز. لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك"

- ✓ **جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي** و خاصة منها :

- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
- القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
- القانون عدد 41 لسنة 2016 مؤرخ في 16 ماي 2016 يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.

- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها :

-**الهدف الأول : القضاء على الفقر** والذي يرمي إلى :

* بحلول عام 2030 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل

* بحلول عام 2030 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر

* بحلول عام 2030 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الهدف الرابع : التعليم الجيد والذي يرمي إلى :

* الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

* القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

* ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

- **الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد** والذي يرمي إلى :

* تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة** والذي يرمي إلى :

* تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

1.2 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استرتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية والعمل عل بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة ربات الأسر من الفئات المعوزة)
- ✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة و ذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي و ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي
- ✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

رسم بياني عدد8: خارطة برنامج النهوض الاجتماعي

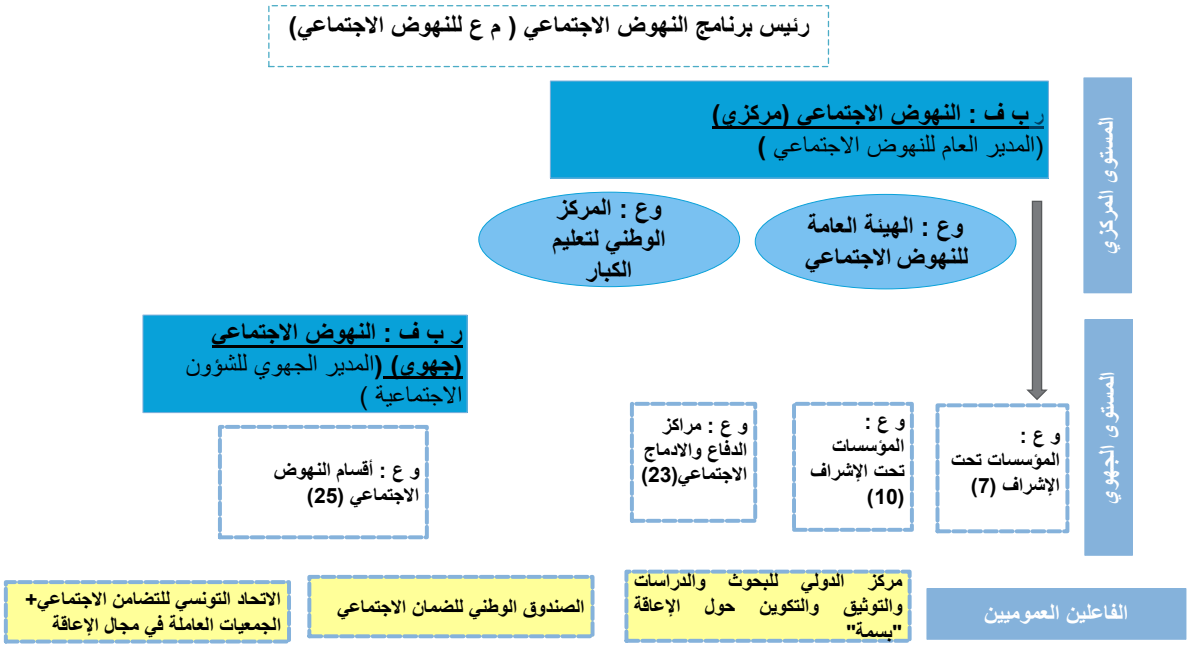

➢ مقاربة النوع الاجتماعي – المرحلة التجريبية ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020 :

1- اختيار البرنامج :

يعد برنامج النهوض الاجتماعي من اهم برامج الوزارة سواء على المستوى الميزانياتي أو عدد الاعوان و الإطارات العاملين ضمنه أو لتنوع التدخلات الاجتماعية حيث تعمل مصالح النهوض الاجتماعي على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

كما تعد تدخلات برنامج النهوض الاجتماعي موجهة في جزء كبير منها للمرأة سواء كان في الوسط الحضري او الريفي او وفقا للفئات المعنية (المرأة المعنفة، الامهات العازبات ، النساء الأميات ، النساء الحاملات للإعاقة). و تتبين أهمية هذا البرنامج من خلال العناصر التالية:

* البرنامج يمثل 55.52% من ميزانية المهمة (ميزانية البرنامج: 907369.372 / ميزانية المهمة بعنوان سنة 2020: 1634246.000)

* عدد الاعوان والإطارات الموضوعين على ذمة البرنامج يمثلون 63.24% من مجموع أعوان المهمة (عدد الاعوان بالبرنامج : 5773 / عدد أعوان المهمة سنة 2020 : 9128)

* تتوزع الهياكل المتدخلة في البرنامج على المستويين المركزي والجهوي :

- الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

- 25 قسم نهوض اجتماعي

- 274 وحدة حلية للنهوض الاجتماعي

- 41 مؤسسة ذات صبغة إدارية تحت الإشراف عاملة في مجال الإحاطة بالفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة

* الشراكة مع المجتمع المدني من خلال الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي و مختلف الجمعيات العاملة في مجال الإحاطة بالفئات الهشة والأشخاص ذوي الإعاقة والتي تتمتع بتمويل عمومي من مزانية المهمة

* يستهدف البرنامج 923.000 عائلة فقيرة ومحدودة الدخل أي ما يقارب 3 ملايين ساكن (ما يمثل 25% من تعداد السكان)

* يستهدف البرنامج 1.752 مليون أمي (18.4% من مجموع السكان)

* يستهدف البرنامج مختلف الفئات خاصة من الأشخاص المعوقين و الأطفال المهددين والفاقدين للسند.

2- اختيار المحاور الاستراتيجية الممكنة لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020:

- **محور الإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة** : الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة
- **محور محو الامية** : المساهمة في الحد من الأمية

3- تشخيص الوضع من خلال تدخلات مصالح محو الأمية وتعليم الكبار :

يعتبر مجال محو الأمية وتعليم الكبار بامتياز مرأة عاكسة للوضعية الاجتماعية لفئات كبير من الاشخاص وهي النساء الأميات و خاصة النساء المنتميات للوسط الريفي و التي يعانين من عديد الصعوبات على مستوى التمتع بخدمات مصالح تعليم الكبار.
و قد تم بالتنسيق مع رئيس البرنامج و مدير المركز الوكني لتعليم الكبار ، توفير جملة من المعطيات الإحصائية والي مكنت من تشخيص الوضع كالتالي:
يبلغ عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.
و ينقسم عدد الاميين كما يلي :
* 1.205.000 مرأة أمية أي بنسبة 68.77% من العدد الإجمالي للاميين.
* 546.300 رجل أمي أي بنسبة 31.16% من العدد الإجمالي للاميين.
يبلغ عدد النساء الأميات ضعف عدد الرجال و تتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امراة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امراة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امراة أمية) و تتوزع نسب الأمية الأكثر ارتفاعا كالآتي :
* ولاية جندوبة : 44.1%
* ولاية سيدي بوزيد : 44.6%
* ولاية القيروان : 39.5%

كما ترتفع النسب في بعض معتمديات القيروان وسيدي بوزيد و القصرين لتبلغ نسبة 60% ونلاحظ في هذا الصدد أن نسب الأمية المرتفعة تشمل خاصة المناطق الداخلية وهو ما يستوجب اعداد خطة عمل.

4- اختيار الأهداف والمؤشرات الاستراتجية :

* **الهدف الاستراتيجي**: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

* **المؤشر الاستراتيجي**: نسبة الأمية عند النساء

* **الهدف العملياتي :** استقطاب الأميين

* **المؤشر العملياتي**: نسبة استقطاب النساء الأميات

➢ مقاربة النوع الاجتماعي – مراجعة المسار وتكريس المقاربة ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 :

1- تحديد التعهدات الوطنية والدولية :

* **الفصول 21 ، 38 و 48 من دستور الجمهورية التونسية** والتي تنص على وجوبية توفير الدولة لمقومات العيش الكريم للمواطنين و العلاج المجاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود. إضافة إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز. وضمان حقهم في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع.

* **جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي** و خاصة منها :

- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.
- القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
- القانون عدد 41 لسنة 2016 مؤرخ في 16 ماي 2016 يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.
- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.

* **أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها :**
- **الهدف الأول : القضاء على الفقر**
- **الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد**
- **الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة**

2- تحديد البيانات والمعطيات الإحصائية المتوفرة :

تعتمد هياكل النهوض الاجتماعي على مصدرين رئيسيين للبيانات:

***البيانات الإحصائية المتوفرة لدى المعهد الوطني للإحصاء (INS)** : وخاصة منها :

*تعداد السكان والسكنى 2014: يوفر التعداد بيانات إحصائية تتعلق بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان ، ومستوى التعليم ، ونوعية وظروف الحياة والهجرة ، موزعة حسب الجنس والفئة العمرية. العمر والموقع الجغرافي (المناطق الريفية والحضرية)

*خارطة الفقر في تونس (سبتمبر 2020): توفر هذه الوثيقة بيانات إحصائية تتعلق بمعدلات الفقر ونوعية وظروف الحياة مقسمة حسب الولايات والمعتمديات . غير أن الإحصائيات المقدمة ليست متوفرة حسب النوزع الاجتماعي أو الفئة العمرية.

***البيانات التي يتم جمعها من خلال تدخلات الأخصائيين الاجتماعيين** (البحوث الاجتماعية الميدانية) وتدرج هذه البيانات في تقارير النشاط ويتم تخزينها في قاعدة المعطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل . كما تستخدم البيانات التي يتم جمعها لتصويب التدخلات الاجتماعية وتحسين عملية منح المساعدات الاجتماعية (PNAFN) واستهداف الفقراء بشكل أفضل.

3- تشخيص وضعية الفقر في اتونس من خلال تدخلات مصالح النهوض الاجتماعي :

- توزيع معدلات الفقر في تونس:

وفقا للمعطيات الإدارية المتوفرة ضمن سجل المنتفعين بالمساعدات الشهرية للبرنامج الوطني للمساعدات للعائلات المعوزة ، يتوزع المنتفعون وفقا للولايات والنوع الاجتماعي كالآتي:

توزيع المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية حسب النوع الاجتماعي لرئيس الاسرة (جويلية 2020 PNAFN(%))

الولاية	توزيع المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية PNAFN (%)	
	رجال	نساء
تونس	32,4%	67,6%
أريانة	37,6%	62,4%
بن عروس	34,9%	65,1%
منوبة	35,6%	64,4%
نابل	36,7%	63,3%
زغوان	40,5%	59,5%
بنزرت	43,1%	56,9%
باجة	39,6%	60,4%
جندوبة	46,9%	53,1%
الكاف	45,1%	54,9%
سليانة	47,2%	52,8%
القيروان	37,9%	62,1%

القصرين	44,6%	55,4%
سيدي بوزيد	45,7%	54,3%
سوسة	33,5%	66,5%
المنستير	35,6%	64,4%
المهدية	33,9%	66,1%
صفاقس	36,3%	63,7%
قفصة	35,7%	64,3%
توزر	27,9%	72,1%
قبلي	35,6%	64,4%
قابس	34,2%	65,8%
مدنين	38,9%	61,1%
تطاوين	40,2%	59,8%
المجموع	**39,6%**	**60,4%**

- تشير خرائط انتشار الفقر في البلاد إلى أن هناك تركيزًا كبيرًا للفقر في الوسط الغربي والشمال الغربي للبلاد التونسية .على الرغم من أن معدل انتشار الفقر في المناطق الساحلية وتونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي منخفض للغاية ، إلا أن هناك عددً من المعتمديات ذات معدل فقر مرتفع نسبيا.

لوحظ تركز الفقراء بشكل رئيسي في المناطق غير الساحلية في وسط وشمال تونس والمعمديات التي تسجل أعلى معدلات الفقر هي: حاسي الفريد و جدليان والعيون ، وجميعها تتركز في وسط تونس. كما تسجل ولايات القصرين والكاف والقيروان أعلى معدلات الفقر .

- **<u>تأثيرات الفقر على المرأة:</u>**

- النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال ، والأسر التي ترأسها امرأة (عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عال من التعلي (تعاني من ارتفاع معدل الفقر ، فهؤلاء النساء لا يستفدن من التغطية الاجتماعية وهو ما قد يمثل سببا لتعرضهن لخطر الوقوع تحت خط الفقر ، هذه العائلات تعول نفسها بشكل عام بفضل المساعدات كما يلاحظ وجود ظاهرة عمالة الأطفال والانقطاع المدرسي المبكر لدى هذه الأسر.

- كما تمثل الأسر التي يكون رب الأسرة فيها عاطلاً عن العمل 8.9٪ من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع.

- و يشكل الأفراد الذين يعيشون تحت مسؤولية رب أسرة أمي نسبة 23.4٪ من الاسر التي تعيش تحت خط الفقر و نسبة 8.4٪ من تلك تحت خط الفقر المدقع. بينما يكون وضع الأفراد الذين يعيشون تحت مسؤولية رب الأسرة بمستوى تعليمي يعادل الابتدائي أفضل اجتماعيا.

وقد أظهرت الدراسة أن المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على عمل من الرجل حتى مع تمتعها بمستوى تعليمي أعلى. حيث من المرجح أن يتعرضن للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال . وقد بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6٪ مقابل نسبة 12.5٪ للرجال في ي نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 .

نسبة البطالة موزعة حسب النوع الاجتماعي (المصدر : المعهد الوطني للإحصاء)

السنة / النوع الاجتماعي	الثلاثي 2 سنة 2019	الثلاثي 3 سنة 2019	الثلاثي 4 سنة 2019	الثلاثي 2 سنة 2020
النسبة العامة	%15.3	%15.1	%14.9	%15.1
الذكور	%12.3	%12.2	%12.1	%12.3
الإناث	%22.4	%22	%21.7	%22

- تأثيرات الفقر على الأطفال:

- نلاحظ أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليماً أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي.

وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل اكلتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمديات الأكثر فقرا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

المعتمدية	نسبة الانقطاع مستوى ابتدائي	نسبة الانقطاع مستوى ابتدائي	نسبة الفقر
النسبة العامة	3.5%	25.6%	53.5%
الذكور	0.5%	6.1%	53.1%
الإناث	1.3%	17%	50.1%

4- تحديد الإشكالية :

النساء هن الأكثر عرضة لتاثيرات الفقر من الرجال

- الأسباب:

- نسبة النساء الفقيرات مرتفعة في المناطق الريفية وكذلك في المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة
- النساء أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر ، وغالبًا ما يعملن في وظائف محفوفة بالمخاطر ومنخفضة الأجر (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي / القطاع غير المهيكل)
- غالباً ما تكون النساء اللاتي يعشن في فقر أميات أو لديهن مستوى تعليمي منخفض
- الأمية لا تسمح للمرأة بالاستفادة من برامج التدريب المهني

- النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية لديهن فرص أقل للحصول على التعليم (النقل / ضعف البنية التحتية)
- حالة الهشاشة لا تسمح للنساء الفقيرات ببعث مشاريع للحساب الخاص.
- ندرة برامج تمويل المشاريع لفائدة النساء الفقيرات الحاصلات على تعليم ابتدائي أو الأميات.
- عدم وجود خطة عمل محددة لفائدة النساء الفقيرات في المناطق الأكثر تضررا.
- نقص الموارد البشرية والاعتمادات المالية اللازمة لضمان التدخلات اللازمة
- نقص التنسيق بين مختلف الهياكل الوزارية المتدخلة والمجتمع المدني.

- الآثار :

- عدم القدرة على المشاركة النشطة للمرأة في النمو الاقتصادي للبلاد
- تدني مستوى المعيشة و عدم الاستقلالية الاقتصادية والمالية
- تنامي القطاع غير المهيكل (مع انخفاض التغطية الاجتماعية لفائدة الاجيرات)
- ارتفاع تكلفة المساعدات الاجتماعية ضمن ميزانية الدولة
- ارتفاع تكلفة التحويلات الاجتماعية الممنوحة للفئات الهشة
- التأثير السلبي على رعاية الأطفال وتعليمهم وبالتالي على فرص الاستفادة من التقدم الاجتماعي.
- التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.
- الآثار الاجتماعية (عنف ، جريمة ، انقطاع مدرسي....)

5- تحديد الاهداف و المؤشرات الاستراتيجية :

الهدف الاستراتيجي: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

المؤشرالاستراتيجي: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

الهدف العملياتي: تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة

المؤشر العملياتي: عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)

الهدف العملياتي: ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل

المؤشر العملياتي: عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية (**PNAFN**)

- التدخلات المبرمجة في إطار أنشطة البرنامج :

النشاط	التدخلات	المخرجات
ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	تطوير برامج التعاون الدولي وضع خطة اتصالية وتحسيسية الشراكة مع الهياكل الوزارية (الفلاحة ، التشغيل والتكوين المهني ، المرأة والأسرة ، ....) من أجل حشد الجهود وتصميم البرامج لمكافحة الفقر بين النساء	ابرام اتفاقيات شراكة مع المنظمات الدولية برمجة جلسات عمل لتنسيق خطط العمل مع الهياكل العمومية ذات العلاقة
ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	الشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز فرص بعث المشاريع للفئة المستهدفة	التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات ابرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات العاملة في المجال
ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	توفير فرص تكوين و تدريب للنساء المعيلات لأسرهن لتيسير الوصول إلى سوق الشغل أو بعث المشاريع تكوين مختلف المتدخلين (خاصة الأخصائيين الاجتماعيين) على إجراءات رصد وتشخيص ودعم للنساء الفقيرات من أجل تشخيص أفضل للوضع من أجل ضمان استهداف أفضل	برمجة دورات تكوينية عن طريق الشراكة مع الهياكل العمومية المتدخلة تكوين الإطار العامل في المجال الاجتماعي استقبال والإحاطة بالنساء ضحايا العنف عن طريق مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي في إطار برنامج مرافقة خصوصي
ن 6 : تعليم الكبار	صياغة برنامج خصوصي للستهداف النساء الأميات بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي احداث مراكز متنقلة لفائدة النساء الأميات احداث مراكز تكوين متعددة الاختصاص تدعيم التعاون الدولي مع المنظمات الدولية (**Unesco – Alesco – organisation allemand DVVI international**)	⇐ تظل التدخلات مرتبطة بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي الشراكة مع مراكز التكوين الحكومية (منح شهادات تكوين معترف بها لدى المصالح العمومية)
ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	استهداف النساء المعوزات المعيلات لأسر والقادرات على العمل	اعداد مشروع قرار التنقيط وإدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن المؤشرات المعتمدة اعداد مشروع أنموذج استهداف **modèle de ciblage** يتضمن معايير تميزية تراعي النوع الاجتماعي

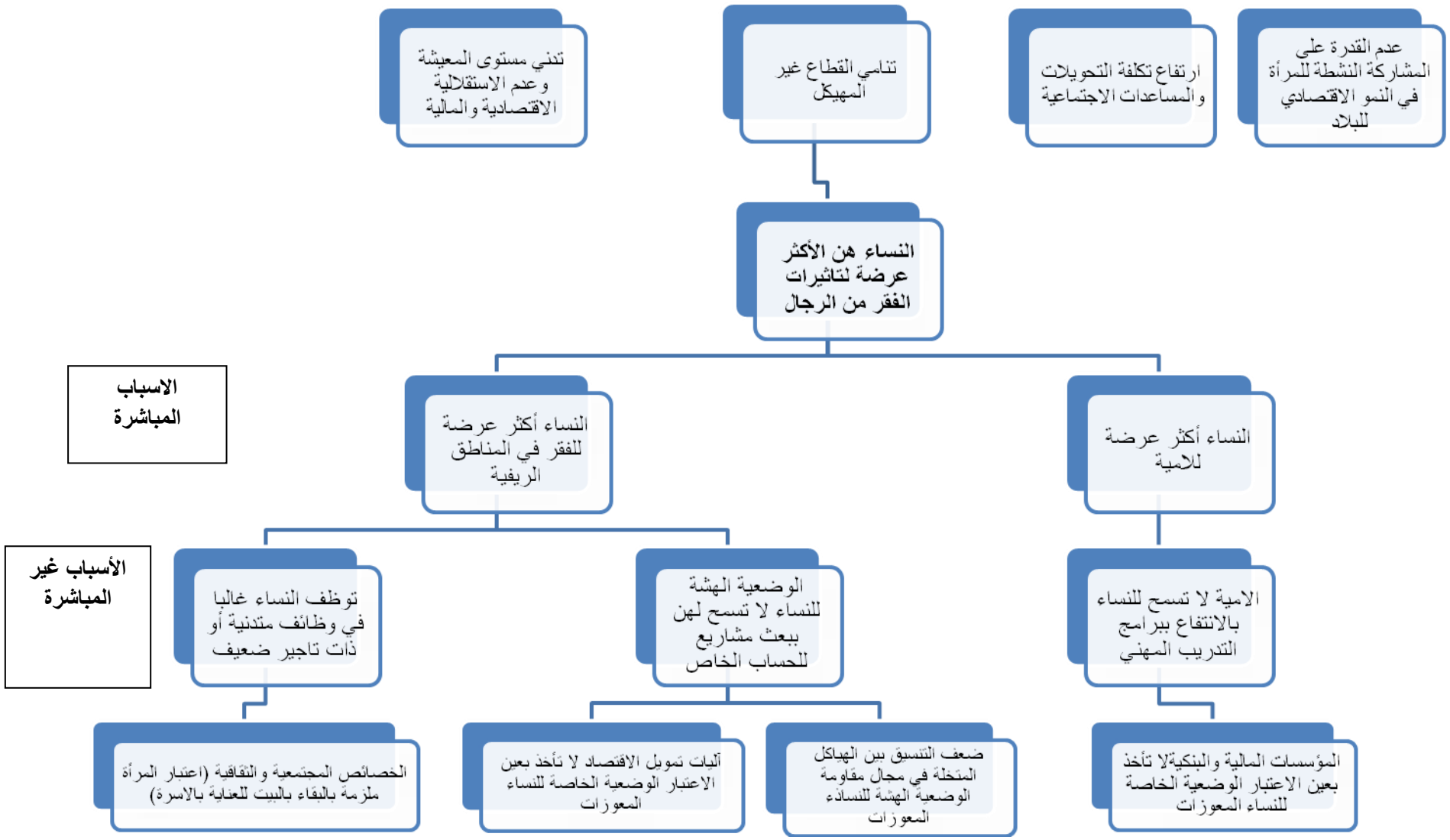
عدم القدرة على المشاركة النشطة للمرأة في النمو الاقتصادي للبلاد
ارتفاع تكلفة التحويلات والمساعدات الاجتماعية
تنامي القطاع غير المهيكل
تدني مستوى المعيشة وعدم الاستقلالية الاقتصادية والمالية
النساء هن الأكثر عرضة لتاثيرات الفقر من الرجال
الاسباب المباشرة
النساء أكثر عرضة للامية
النساء أكثر عرضة للفقر في المناطق الريفية
الأسباب غير المباشرة
الامية لا تسمح للنساء بالانتفاع ببرامج التدريب المهني
الوضعية الهشة للنساء لا تسمح لهن ببعث مشاريع للحساب الخاص
توظف النساء غالبا في وظائف متدنية أو ذات تاجير ضعيف
المؤسسات المالية والبنكيةلا تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخاصة للنساء المعوزات
ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة في مجال مقاومة الوضعية الهشة للنساء المعوزات
آليات تمويل الاقتصاد لا تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخاصة للنساء المعوزات
الخصائص المجتمعية و الثقافية (اعتبار المرأة ملزمة بالبقاء بالبيت للعناية بالاسرة)

شجرة الأهداف

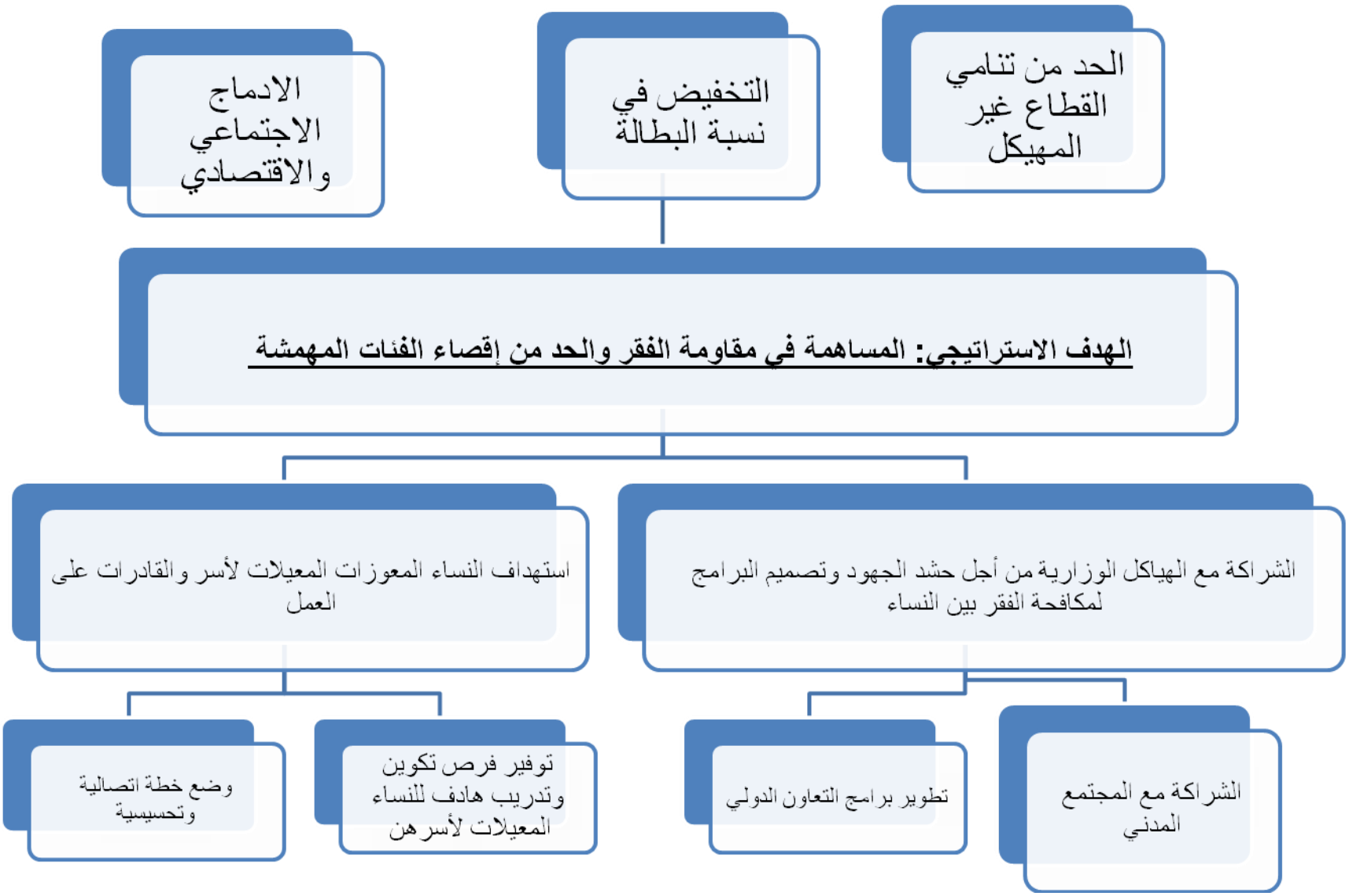

1- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

البرنامج الفرعي	الأهـــــداف الاستراتيجية	الأهـــــداف العملياتية
النهوض الاجتماعي (مركزي)	**الهدف 1:** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**الهدف 1:** ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، **الهدف 2:** تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة **الهدف 3:** تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني العاملة في المجال الاجتماعي **الهدف 4:** ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات و محدودات الدخل
النهوض الاجتماعي (جهوي)	**الهدف 2:** المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية	**الهدف 1:** ادماج الأطفال المنتفعين بخدمات مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي **الهدف 2:** تأهيل وإدماج الأشخاص المعوقين **الهدف 3:** ضمان الإدماج الاجتماعي والإقتصادي لفائدة الفئات المهمشة
	الهدف 3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**الهدف 1:** استقطاب الأميين

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تتجسم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية وتتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة من خلال** الإحاطة بالفئات المعوزة و محدودة الدخل و توفير مقومات العيش الكريم لها ،
- ✓ **المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية** وتوفير مقومات الحماية والتأهيل والمرافقة لهم بالتعاون مع أطراف الشراكة والمجتمع المدني. بالإضافة إلى العمل على **تأهيل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة** و تمكينهم من حقوقهم بما يسهل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ **المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية من خلال العمل** في إطار الجهود الرامية للقضاء على أشكال الأمية و ربطها بمقومات تحسين مؤشر التنمية البشرية للمساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية خاصة بالتركيز على الشريحة النشيطة من السكان دون **60** سنة و تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

- تقديم الأهداف :

- الهدف 3-1-1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- تقديم الهدف : ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل،

- الفئة المستهدفة : العائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل المعنية ببرنامج الأمان الاجتماعي .

- مرجع الهدف :

- القانون الأساسي عدد **10** لسنة **2019** مؤرخ في **30** جانفي **2019** يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي.

- الأمر الحكومي عدد **317** لسنة **2020** المؤرخ في **19** ماي **2020** والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه

- القرار المشترك لوزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية المؤرخ في **19** ماي **2020** المتعلق بضبط طريقة احتساب ومقدار التحويلات المالية المباشرة لفائدة الفئات الفقيرة المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي

- القرار المشترك لوزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية مؤرخ في **19** ماي **2020** يتعلق بضبط حالات اسناد ومقادير الدعم المادي الظرفي لفائدة الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي

- قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في **19** ماي **2020** يتعلق بضبط انموذج التنقيط

- الأمر عدد **2978** لسنة **2005** مؤرخ في **8** نوفمبر **2005** يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.

<u>مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:</u> يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من نسبة إدراج العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل بسجل المعطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وإنجاز البحوث الاجتماعية لفائدتها قصد تمكينها من الانتفاع بمختلف البرامج والمساعدات المخصّصة لها.

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من عدد العائلات المعوزة المعنية ببعث مشروع مورد رزق وتمكينها من توفير دخل قار لها والارتقاء بمستوى عيشها والخروج من دائرة الفقر

<u>الجدول عدد 16 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.3</u>

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	%	-	-	-	%0.05	%0.35	% 0.5	% 0.68

<u>الجدول عدد17 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.3</u>

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	60%	60%	61 %	61%	62%	% 63	%65

- الهدف 3-1-2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

- **الفئة المستهدفة:** الأشخاص ذوي الإعاقة من منظوري مراكز التربية المختصة (أطفال و شُبّان).
- **مرجع الهدف:**
- الاتفاقية الدولية لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة

- الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة
- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد **109** لسنة **1993** المؤرخ في **8** نوفمبر **1993** المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
- القانون التوجيهي لسنة **2005** المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
- القانون عدد **41** لسنة **2016** مؤرخ في **16** ماي **2016** يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد **83** لسنة **2005** المؤرخ في **15** أوت **2005** المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :**

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهوض بالإدماج الإقتصادي و الإجتماعي للأطفال والشبّان المسجلين بها و ذلك عبر :

* تأهيل برامج التكوين المهني و تنويع الإختصاصات لتستجيب لسوق الشغل و التشجيع على الإنتصاب للحساب الخاص في إطار برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة،
* دعم المرافقة التربوية المختصّة للأطفال ذوي الإعاقة و توفير الإحاطة البيداغوجية و التعهّد الفني لتأهيلهم وإدماجهم بالمسار المدرسي العادي.

الجدول عدد18 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين	%	25.21	23.78	19.17	15	16	17	18

- الهدف 3-1-3 :المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون **60** سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد **51** المؤرخ في **08** ديسمبر **2000** حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ **29** أوت **2012** حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :**

الجدول عدد19 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.3

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1: النسبة العامة للأمية	%	18,4	18,1	17,7	*17,6	*17,3	*17	*16,7

ملاحظة : تشير معطيات سنتي **2017** و **2018** إلى نسبة الأمية بتونس حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء.

-تم اعتماد نسبة تراجع الأمية بـــ **0,3** نقطة سنويا اعتمادا على نسق تراجع نسبة الأمية وطنيا خلال الفترة الممتدة من **2015** إلى **2018** (طبقا لمعطيات المعهد الوطني للإحصاء)

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	%	24.5	24.1	23.8	23.4	23.0	22.7	22.4

ملاحظة : لا تتضمن الوثيقة الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء معطيات تتعلق بتراجع نسبة الأمية وتراجع عدد الأميين حسب الجنس, لذلك تم اعتماد تراجع نسبة الأمية لدى النساء بـــ **0,3** نقطة سنويا اعتمادا على نسق تراجع نسبة الأمية وطنيا خلال الفترة الممتدة من **2015** إلى **2018**

2.2– تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد20 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج النهوض الاجتماعي

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%0.35 %62	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية - دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحدّ من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - وضع آلية لتمكين أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من الانتفاع بالنقل البري المجاني بالتنسيق مع مختلف الهياكل المختصة. - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي على غرار: *نظام صرف المنح والمساعدات، *منظومة مقاومة الغش ومنظومة الإعتراض *الخدمات الإلكترونية والخدمات عن بعد، *بطاقات العلاج الذكية أو البيومترية، *الحملات التحسيسية والخطة الاتصالية. - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	48.774،588
				ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	731.300،000
				ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	76.200،000
				ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	60.322،346

		قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وبتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي			
الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال انجاز مسح وطني للأشخاص ذوي الإعاقة واحداث قاعدة بيانات متحركة وحديثة - وضع مخطط تنفيذي للاستراتيجية الوطنية للإدماج التربوي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة - العمل على مزيد التعريف ببرنامج ايداع الاشخاص ذوي الاعاقة لدى العائلات وذلك في إطار التشجيع على التعهد اللامؤسساتي وتوفير حد أدني من الاستقرار العائلي والنفسي لذوي الاعاقة دون سند - تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج بعث موارد الرزق / الإيداع العائلي / الآلات التعويضية، المؤسسات العمومية العاملة في مجال الإعاقة...). - تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في المجال الجمعياتي بالتكوين (إطارات إدارية وممثلي الجمعيات). - إعادة هيكلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف تطويرها والرفع ممن جودة الخدمات المقدمة للفئات المتعهد بها تقييم ومراجعة برنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة - الشروع في تفعيل المخطط التنفيذي (Plan d'action) المنبثق عن برنامج التعاون الدولي مع الجانب الإيطالي حول" دعم الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة "وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية - تغيير بطاقة الإعاقة الجاري بها العمل حاليا وتعويضها ببطاقة بيومتريّة غير قابلة للتدليس والتقليد - وضع المعايير المرجعية لخارطة الإعاقة والدراسة حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في تونس - وضع الإجراءات العملية لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق المواصفات والمعايير (certification) المعتمدة في المجال في إطار مقاربة حقوقية - مراجعة وصياغة مشاريع أنظمة داخلية	**16%**		
			ن **4**: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4.742،500	
			ن **5**: التكفل وإعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين	4.320،500	
			ن **8** : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	29.435،266	

			لمؤسسات الرعاية الاجتماعية - مراجعة وصياغة المشاريع المؤسساتية وفق خصوصيات كل مؤسسة - تفعيل العمل بالمشاريع الإفرادية للفئات المتعد بها - المساهمة في تنفيذ برامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمشاريع الوطنية المعدّة للغرض وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية الوطنية منها والأجنبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية - تطوير تدخل الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الإحاطة بالاشخاص ضحايا الاتجار وضحايا العنف. - مواصلة تنفيذ مشروع "دعم حماية بديلة ملائمة للأطفال من ذوي الإعاقة وفاقدي السند العائلي" والذي يعتمد على بعث وحدات عائلية للتعهد بالأطفال فاقدي السند العائلي والحاملين لإعاقات وتكوين عائلات إستقبال لهذه الفئة - إصدارأمر ينظم مهام ونشاط اللجنة المركزية المكلفة بمتابعة وضعيات الأطفال فاقدي السند العائلي والمولودين خارج إطار الزواج. - دعم تدخل الوزارة في مجال الوقاية من التطرّف والإرهاب من خلال دعم قدرات المؤسسات والمتدخلين الإجتماعيين في مجال التقصي والتقييم والمرافقة،			
الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر 1: النسبة العامة للأمية**	**%17.3**	- إحداث 1000 مركز لتعليم الكبار - التعاقد مع 1050 مدرس - استقطاب 22000 دارس - تأمين حصص القرائية والتدريب على المهارات الحياتية والتدريب على المهارات المهنية - تنويع الشراكات والبرامج مع أطراف الشراكة الوطنية والإقليمية والدولية	ن **6**: تعليم الكبار	10.500،000
	المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	**%23**			

3- نفقات برنامج النهوض الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج النهوض الاجتماعي :

جدول عدد 21: ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/(1)
التأجير	121.193.491	116.123.878	132.446،000	16.322،122	%14،06
التسيير	5.813،711	8.187،494	8.436،200	248،706	%3،04
التدخلات	740.418.619	775.897،000	820.713،000	44.816،000	%5،78
الإستثمارات	7.437.572	6.037،000	4.000،000	-000،2.037	%-33،74
العمليات المالية					
مجموع البرنامج	877.777،283	906.245،372	965.595،200	59.349،828	%6،55

رسم بياني عدد 9: مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

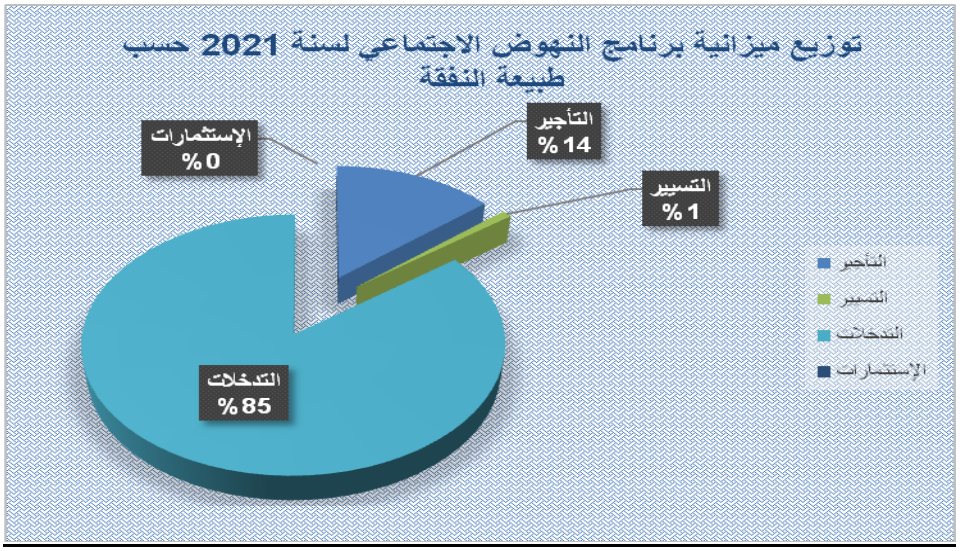

الجدول عدد 22 : ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		**837.945،799**	**875.837،588**	**37.891،789**	**%52،4**
النهوض الاجتماعي (مركزي)	ن 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي		57.778.799	48.774،588	-9.004،211	%-15،58
	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل		703.100.000	731.300،000	28.200،000	%4،01
	ن 3 : الشراكة مع الجمعيات		67.600.000	76.200،000	8.600،000	%12،72
	ن 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية		4.920.000	4.742،500	-177،500	-%3،61
	ن 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين		3.853.000	4.320،500	467.500	%12،13
	ن 6 : تعليم الكبار		694،000	10.500،000	9.806،000	%1412،97
البرامج الفرعية الجهوية	الانشطة الجهوية		**68.299،573**	**89.757،612**	**21.458،039**	**%31،42**
النهوض الاجتماعي (جهوي)	ن 7 البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة		**5.777.541**	**60.322.346**	**54.544،805**	**%944،08**
تونس			122.402	803.162	680.760	556.17%
تونس 2				2659.800	2659.800	-
أريانة			3.091,321	1753.239	-1338.082	-43.29%

بن عروس			254.198	2457.201	2203.003	866.65%
منوبة			140.369	1744.127	1603.758	1142.53%
بنزرت			59.561	2880.199	2820.638	4735.71%
نابل			314.693	3220.342	2905.649	923.33%
باجة			38.569	2189.908	2160.339	5601.23%
زغوان			121.315	1046.586	925.271	762.70%
الكاف			46.291	2269.058	2222.767	4801.73%
سليانة			235.243	2212.920	1977.677	840.70%
القيروان			224.691	2678.954	2454.263	1092.28%
القصرين			375.918	4509.559	4133.641	1099.61%
قفصة			61.840	3674.866	3613.026	5842.54%
سيدي بوزيد			58.959	3359.612	3300.653	5598.22%
صفاقس			59.156	3557.526	3498.370	5913.80%
المهدية			41.707	2131.456	2089.749	5010.55%
المنستير			214.400	1914.041	1699.641	792.74%
قابس			45.412	2963.089	2917.677	6424.90%
مدنين			60.219	2705.722	2645.503	4393.14%
تطاوين			44.580	1135.642	1091.062	2447.42%
توزر			33.827	1789.437	1755.610	5189.97%
قبلي			46.707	1936.606	1889.899	4046.29%
سوسة			33.865	2460.504	2426.639	7165.63%
جندوبة			52.298	2259.790		4220.99%
النهوض الاجتماعي (جهوي)	ن **8** الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل		**62.522.032**	**29.435.266**	**–33.086.766**	**-%52،92**
تونس			11.055,971	1627،457	-9428.514	-85.28%
تونس 2				232،046	232.046	-

أريانة			296.755	1078،951	782.196	263.58%
بن عروس			4.018,900	1203،399	-2815.501	-70.06%
منوبة			2.274,712	596،645	-1678.067	-73.77%
بنزرت			4.088,791	1161،182	-2927.609	-71.60%
نابل			5.004,429	2244،591	-2759.838	-55.15%
باجة			3.053,523	785،820	-2267.703	-74.27%
زغوان			1.499,333	125,491	-1008.208	-67.24%
الكاف			2.503,852	499،934	-2003.918	-80.03%
سليانة			2.997,222	894،915	-2102.307	-70.14%
القيروان			3.398,832	1065،737	-2333.095	-68.64%
القصرين			5.935,845	1978،454	-3957.391	-66.67%
قفصة			215.000	1632،309	1417.309	659.21%
سيدي بوزيد			4.223,927	1902،873	-2321.054	-54.95%
صفاقس			202.250	1604،799	1402.549	693.47%
المهدية			1.665,092	1372،329	-292.763	-17.58%
المنستير			3.455,289	1703،437	-1751.852	-50.70%
قابس			214.500	1595،021	1380.521	643.60%
مدنين			186,000	1339،151	1153.151	619.97%
تطاوين			129,050	1034،830	905.780	701.88%
توزر			129,550	265،614	136.064	105.03%
قبلي			118.000	1431،147	1313.147	1112.84%
سوسة			3.259,518	979،698	-2279.820	-69.94%
جندوبة			2.622,691	713،802	-1908.889	-72.78%
مجموع البرنامج		**283،877.777**	**906.245،372**	**965.595،200**	**59.349،828**	**%55،6**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 10: ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب مآل النفقة " الأنشطة"

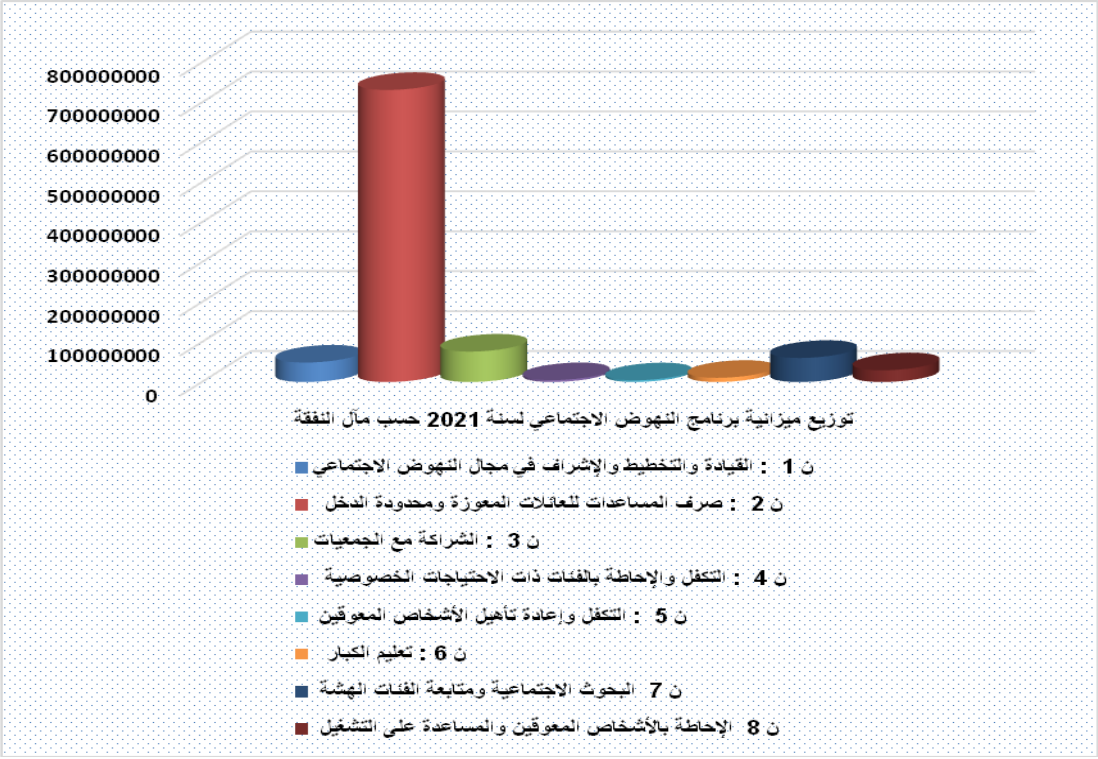

رسم بياني عدد 11: ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية "

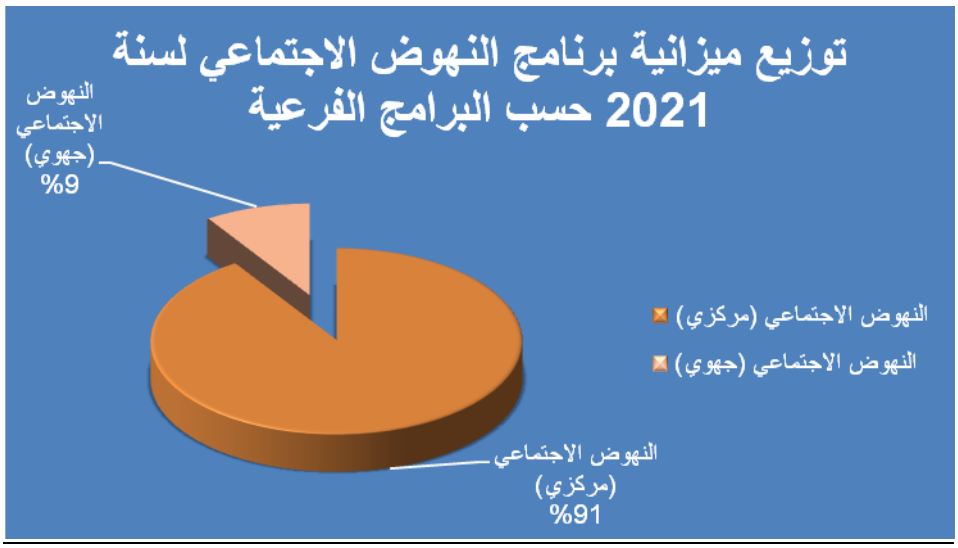

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج النهوض الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات			قانون المالية	التقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	95.358.519	99.274.280	121.939.491	116.123.878	132.446،000	137.000،000	144.000،000
التسيير	4.654.452	4.913.895	5.813.712	8.187.949	8.436،200	8.920،000	11.000،000
التدخلات	528.920.796	565.779.712	742.586.409	775.897.000	820.713،000	819.190،000	816.342،000
الإستثمارات	5.246.615	4.431.913	7.437.572	6.037.000	4.000،000	4.890،000	8.158،000
العمليات المالية							
المجموع	**634.180،382**	**674.399،800**	**877.777،283**	**906.245،372**	**965.595،200**	**970.000،000**	**979.500،000**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد سمير المسلماني

تــم تعيينه بمقتـضى مقرر السيــد وزير الشؤون الاجتماعية

عدد 735 المؤرخ في 7 جوان 2019

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 التعهدات الوطنية والدولية:

تستند استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج على احترام التعهدات الوطنية والدولية التي صادقت عليها بلادنا في هذا المجال والتي تنسجم مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان التي نص عليها دستور الجمهورية الثانية والمضمنة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي من أهمها:

- ✓ **الفصل 26 من دستور الجمهورية التونسية** الذي ينص على الحق في اللجوء السياسي طبق ما يضبطه القانون مع تحجير تسليم المتمتعين به إضافة لما تضمنه **الباب الثاني من الدستور** من تأكيد على المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات وأمام القانون من غير تمييز وعلى التزام الدولة بضمان الحقوق والحريات الفردية والعامة.

- ✓ **أهداف التنمية المستدامة 2030** في علاقة بمحور الهجرة: التزمت تونس كدولة رائدة في التحالف 8.7 باتخاذ الإجراءات الآنية والفعالة للقضاء على العمل الجبري ولوضع حد للعبودية الحديثة والإتجار بالبشر الذي يشمل المهاجرين والقضاء على كافة أشكال عمل الأطفال وذلك بتحقيق الهدف التنموي الثامن (8): " العمل اللائق للجميع والعمل الكامل و المنتج والنمو الاقتصادي المتصل والمشترك"، هذا إضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بـ:

-الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين والذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

-الهدف التاسع : الحد من أوجه اللامساواة والذي يرمي إلى :

* تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية .من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها.

* خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تفوق تكاليفها 5 في المائة بحلول عام 2030.

مع الإشارة إلى أن تونس أعدت تقريرها الوطني الطوعي لسنة 2019 الذي يبرز التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

- ✓ **اتفاقية سنة 1951** المتعلقة بحماية اللاجئين وبروتوكول سنة **1967** المتمم لها.
- ✓ **اتفاق الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي** الممضى في مارس **2014** والذي يهدف إلى تسهيل تنقل الأشخاص و تعزيز التصرف المشترك والمسؤول في تدفقات الهجرة من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي و تونس.
- ✓ **اتفاقيات منظمة العمل الدولية،** حيث ارتفع عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها تونس إلى حدود **65** اتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل.
- ✓ **الإتفاقيات الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي** المبرمة مع العديد من الدول المستقبلة لليد العاملة التونسية بهدف حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وحقوق أفراد أسرهم.
- ✓ **الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتصلة بمكافحة الإتجار بالأشخاص** وخاصة الإتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولها الإختياري لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال.

مع الإشارة إلى أن الدولة التونسية كانت قد أصدرت القانون الأساسي المتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته بتاريخ **03** أوت **2016** وهو يهدف إلى منع كل الأشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء و الأطفال بما في ذلك المهاجرون الوافدون على تونس.

1.2 تقديم استراتيجية البرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة للاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال ضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد.

و تأخذ الصيغة الحالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020) لا سيما تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة في عملية التنمية باعتبارها مكونا هاما من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل المساهمات المتنوعة للمهاجرين في العملية التنموية للوطن.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

- ✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،
- ✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

رسم بياني عدد12: خارطة برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

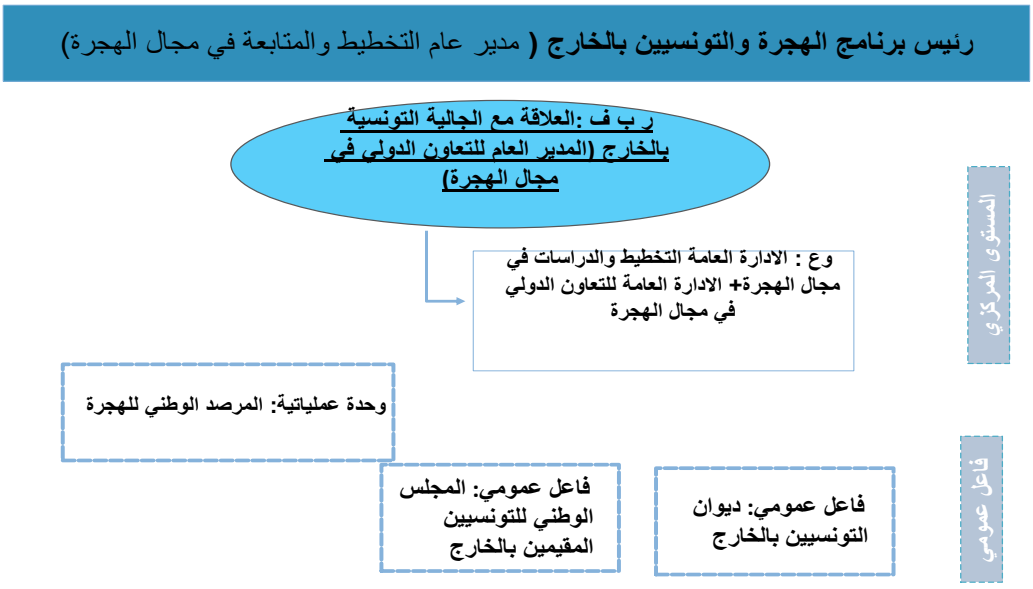

1- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

البرنامج الفرعي	الأهـــــداف الاستراتيجية	الأهـــــداف العملياتية
العلاقة مع التونسيين بالخارج	**الهدف 1:** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	**الهدف 1:** تدعيم الشراكة في إطار التعاون الدولي في المجال الاقتصادي في قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج
		الهدف 2: تدعيم مساهمة التونسيات المقيمات في الخارج في المشاريع الاستثمارية
		الهدف 3: ضمان توجه استشرافي ناجع بهدف تطوير الاستراتيجية في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج
	الهدف 2: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	**الهدف 1:** تدعيم التظاهرات لفائدة التونسيين بالخارج
		الهدف 2:تنويع الانشطة المقدمة بالمراكز الاجتماعية والثقافية

1.2 - تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

تتجسم استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في:

- ✓ **تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** حيث يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لإشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحثاث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية غلى داخل الوطن بما يساهم من تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،
- ✓ **تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج** ويهدف الى مزيد استقطاب التونسيين المقيمين في الخارج للمشاركة في مختلف التظاهرات والندوات المبرمجة بدول الإقامة إضافة إلى المشاركة في الورشات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية.

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

- تقديم الأهداف :

الهدف 1.1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية:

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مرجع الهدف : تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** المتابعة والعمل مع جميع الأطراف المتدخلة على تحفيز التونسيين بالخارج على القيام بالاستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.

الجدول عدد 23 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.4

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	3.3	5.1	8.1	5.5	6.5	7	8.5
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	0.8	1.1	0.1	0.5	0.8	1.2	1.5

الهدف 2 : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

تقديم الهدف 2.1.4: يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

مرجع الهدف : تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** متابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج.

الجدول عدد 24 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.4

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%	% 50	% 50	%60	% 65	%70	% 75	% 80

2.2– تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 25 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**%6.5**	تبسيط الإجراءات الإدارية في علاقة ببعث مشاريع استثمارية.	ن **1** : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	**1.971,500**
	نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**%0.8**	إسناد حوافز جبائية إضافية لفائدة التونسيات المقيمات بالخارج الراغبات في الاستثمار.	ن **2** : البحوث في مجال الهجرة	**110,000**
الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.	**70%**	مراجعة منظومة المراكز الاجتماعية والثقافية كميا ونوعيا.	ن **3** :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	**27.760،000**

3- نفقات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

1.3- ميزانية البرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

الجدول عدد 26 : ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة % (((2)- (1))/ (1)
التأجير	17.108،596	22.470،100	24.630،000	2.159،900	%9،61
التسيير	2.397،455	3.191،000	3.691،500	500،500	%15،68
التدخلات	2.406،000	1.810،000	1.510،000	-300،000	%-16،57
الإستثمارات	-		10،000	10،000	-
العمليات المالية					
مجموع البرنامج	21.912،051	27.471،100	500،29.841	2.370،400	%8،63

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 13 : مشروع ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

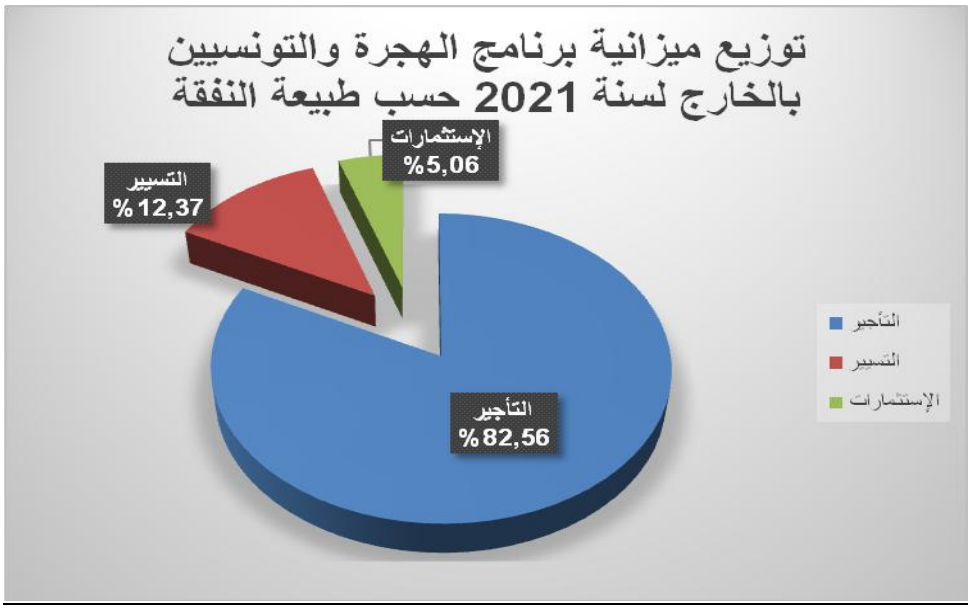

الجدول عدد 27 : ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2021-2020)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % (1) /((1) -(2))
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		2.181،100	2.081،500	-99،600	%-4،57
	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج		2.081.100	1.971,500	-109،600	%-5،27
	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة		100.000	110,000	10،000	%10
	الفاعليين العمومين		**25.290.000**	**27.760،000**	**2.470،000**	%9،77
	ن 3 : الإحاطة في مجال الهجرة		25.290.000	27.760،000	2.470،000	%9،77
مجموع البرامج الفرعية والانشطة			27.471.100	29.841،500	2.370،400	%8،63
مجموع البرنامج		**21.912،051**	**27.471.100**	**29.841,500**	**2.370،400**	%8،63

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 14: ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

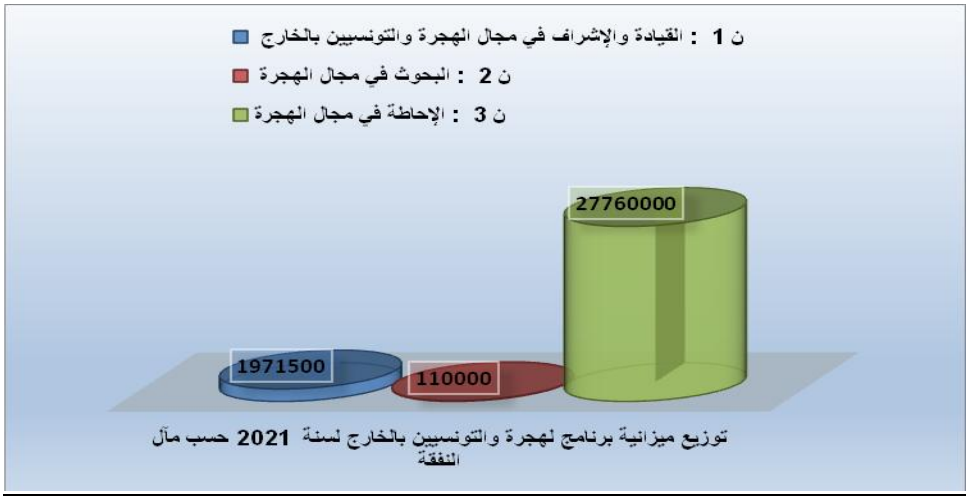

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات			قانون المالية	التقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	15.289,915	15.963,839	17.108,596	22.470،100	24.630،000	24.000،000	26.000،000
التسيير	2.741,215	2.219,138	2.397،455	000،3.191	3.691،500	3.900،000	4.350،000
التدخلات	1.163,000	1.065,000	2.406،000	1.810،000	1.510،000	3.140،000	2.640،000
الإستثمارات			-		10،000	10،000	10،000
العمليات المالية							
المجموع	**19.194,130**	**19.247,977**	**21.912،051**	**27.471،100**	**29.841،500**	**31.050،000**	**33.000،000**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

برنامج " القيادة و المساندة"

رئيس البرنامج : محمد بن يوشع
المدير العام للمصالح المشتركة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

و في هذا الإطار عملت مصالح برنامج القيادة والمساندة على:

- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية- التصرف في المقرات والتجهيزات-تطبيقة تفقد الشغل-التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...

- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

رسم بياني عدد15: خارطة برنامج القيادة والمساندة

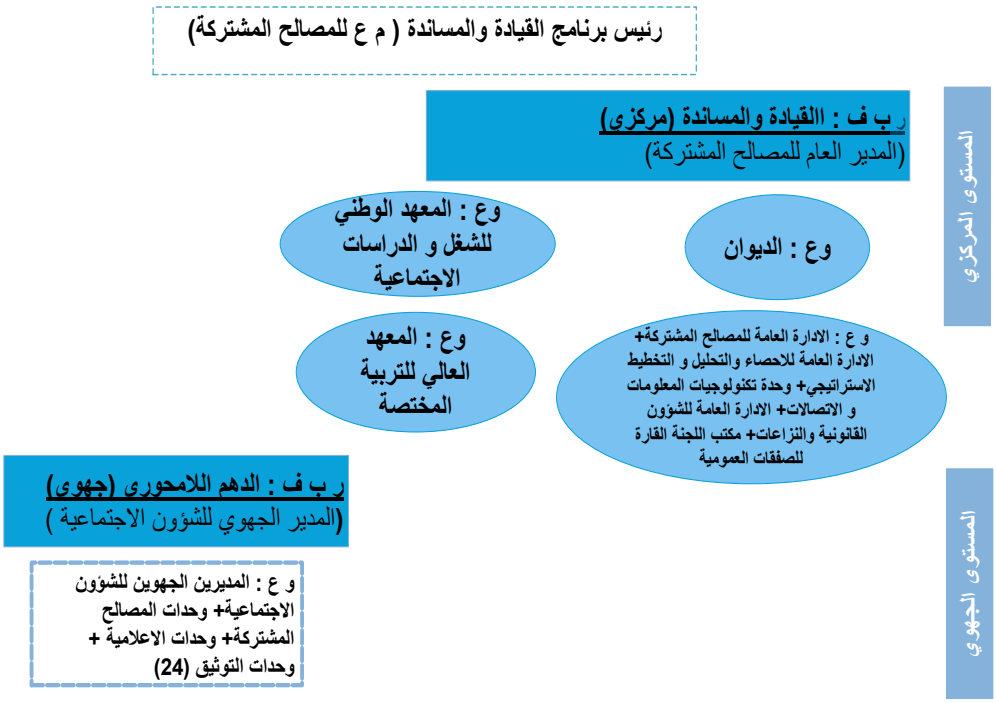

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

البرنامج الفرعي	الأهـــــداف الاستراتيجية	الأهـــــداف العملياتية
القيادة والمساندة (مركزي)	**الهدف 1:** التحكم في كتلة الأجور	**الهدف 1:** تحسين توزيع الموارد البشرية بالوزارة
	الهدف 2: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**الهدف 2:** ترشيد اعتمادات التصرف
		الهدف 3: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل
الدعم اللامحوري		**الهدف 4:** ترشيد اعتمادات التصرف (جهوي)

1.2- تقديم الأهداف الاستراتيجية و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

- ✓ **التحكم في كتلة الأجور** من خلال العمل على تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية ويندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،
- ✓ **فاعلية برنامج القيادة** و يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات من خلال :

- العمل على ترشيد نفقات التصرف و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيد النفقات و إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة و تكريس مبادئ النجاعة و الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على موارد الدولة ومردودية ميزانيتها و تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .
- العمل على ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات شوق الشغل و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها و ملائمته لمتطلبات سوق الشغل بغاية تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم وفي هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم

للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجيها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1.1.9: التحكم في كتلة الأجور

- تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير

- مرجع الهدف :

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** احتساب الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة

الجدول عدد 28 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم/ المنجز)	نسبة	%116	%114	% 117	%104.13	%105	%100.95	%100

- الهدف 2.1.9: فاعلية برنامج القيادة

- تقديم الهدف : يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

- مرجع الهدف :

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف :** احتساب نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

الجدول عدد 29 : الجدول الزمني لمؤشرات الهدف.2.1.9

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2017	2020	2019	2020	2021	2022	2023
حجـم برنـامج القيـادة والمسـاندة مقارنة بميزانية المهمة	%	2.9	3.45	2.48	3.3	3.2	3.1	3

2.2 – تقديم أنشطة البرنامج :

الجدول عدد 30 : بيان الانشطة و التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021(بحساب الدينار)
الهدف: التحكم في كتلة الاجور	**نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي/ المنجز)**	**%97.8**	مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الأصناف والرتب. تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على معطيات محينة حول الأعوان . تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب . إعداد بطاقات الوصف الوظيفي . إعداد مخطط لتوظيف أعوان الوزارة .	ن **1** : القيادة	**260.000**
				ن **2** : التصرف في الموارد البشرية	**39.740.000**
الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**	**%3.2**	إعداد ومتابعة الميزانية إعداد تطبيقة تمكن من التصرف في المعدات والبناءات جرد المعدات والبناءات تحديد الحاجيات ترشيد الإستهلاك (الهاتف + الوقود + المواد الإستهلاكية) إعداد أدلة إجراءات	ن **3** : التصرف في الموارد اللوجيستية	**18.338.500**
			إعداد الهياكل المشغلة في القطاع العام والخاص والجمعيات ومدهم بقائمة المتخرجين من المعهد سنويا لتسهيل إدماجهم . العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية	ن **4** : التعليم العالي	**1.643.000**

		المسنين ، غير المتكيفين إجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة) من شإنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني. مراجعة برامج وشعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية .			
		- تحسيس المتدخلين بضرورة ترشيد النفقات وإحكام التصرف فيها		ن **5** : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	**22.788.679**

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة :

1.3- ميزانية البرنامج القيادة والمساندة :

الجدول عدد 31: ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
التأجير	35.552,944	45.956,447	62.186،379	16.229،932	%35،32
التسيير	8.283،858	5.816،041	6.286،800	470،759	%8،09
التدخلات	5.213،667	4.437،000	4.937،000	500،000	%11،27
الإستثمارات	2.329،584	6.950،000	9.360،000	2.410،000	%34،68
العمليات المالية					
مجموع البرنامج	**44.320،981**	**63.159،488**	**82.770،179**	**19.610،691**	**%31،05**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 16 : مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

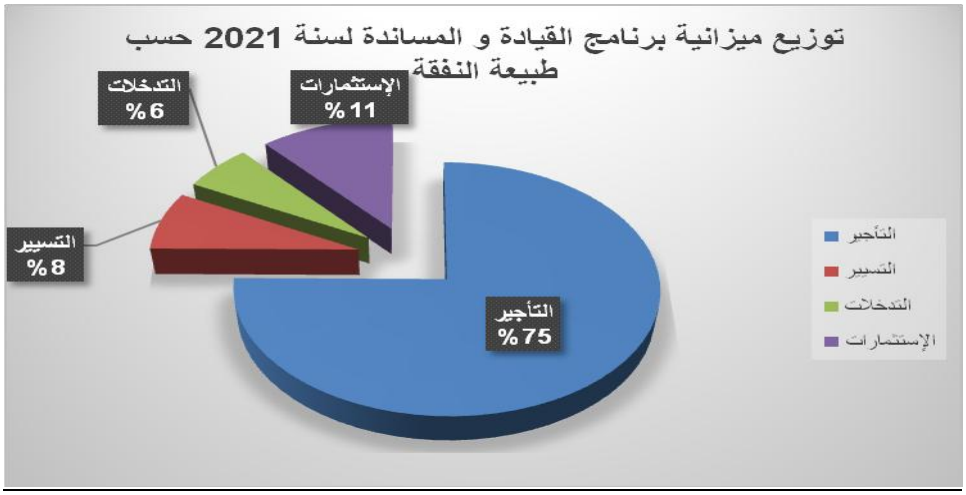

جدول عدد 32 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة : بحساب الدينار

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر (2020-2021)	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/(1)
البرامج الفرعية المركزية	**الانشطة المركزية**		**39.582.231**	**59.981،500**	**20.399،269**	**51،54**
القيادة والمساندة (مركزي)	ن **1** : القيادة		225.179	260،000	34،821	15،46%
	ن **2** : التصرف في الموارد البشرية		17.040.578	39.740،000	22.699،422	%133،21
	ن **3**: التصرف في الموارد اللوجستية		15.028.745	18.338،500	3.309،755	%22،02
	ن **4** : التعليم العالي		7.287.729	1.643،000	-5.644،729	-%77،46
البرامج الفرعية الجهوية	**الانشطة الجهوية**		**23.577.257**	**22.788،679**	**-788،578**	**%-3،34**
الدعم اللامحوري (جهوي)	ن **5**: تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي		**23.577.257**	**22.788،679**	**-788،578**	**%-3،34**
تونس			1.480.196	716،455	-763,741	-51,60%
أريانة			568.568	401،454	-167,114	-29,39%
بن عروس			908.838	871،769	-37,069	-4,08%
منوبة			671.255	341،973	-329,282	-49,05%
بنزرت			665.924	436،618	-229,306	-34,43%
نابل			707.045	421،699	-285,346	-40,36%

باجة			506.123	580،861	74,738	14,77%
زغوان			335.864	338،464	2,600	0,77%
الكاف			1.214.355	1.035،760	-178,595	-14,71%
سليانة			1.041.709	1.097،046	55,337	5,31%
القيروان			824.648	605،754	-218,894	-26,54%
القصرين			3.501.984	4.042،664	540,680	15,44%
قفصة			1.213.860	871،166	-342,694	-28,23%
سيدي بوزيد			816.002	573،003	-242,999	-29,79%
صفاقس			811.788	3.154،757	2.342,969	288,62%
المهدية			1.165.345	461،489	-703,856	-60,40%
المنستير			779.063	697،410	-81,653	-10,48%
قابس			865.309	866،185	876	0,10%
مدنين			426.017	419،872	-6,145	-1,44%
تطاوين			946.814	643،966	-302,848	-31,99%
توزر			1.165.247	1.406،843	241,596	20,73%
قبلي			863.405	1.026،792	163,387	18,92%
سوسة			804.918	934،158	129,240	16,06%
جندوبة			1.292.980	842،521	-450,459	-34,84%
المجموع العام		**44.320,981**	**63.159.488**	**82.770،179**	**19.610،691**	**%31،05**

رسم بياني عدد 17 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب الأنشطة"

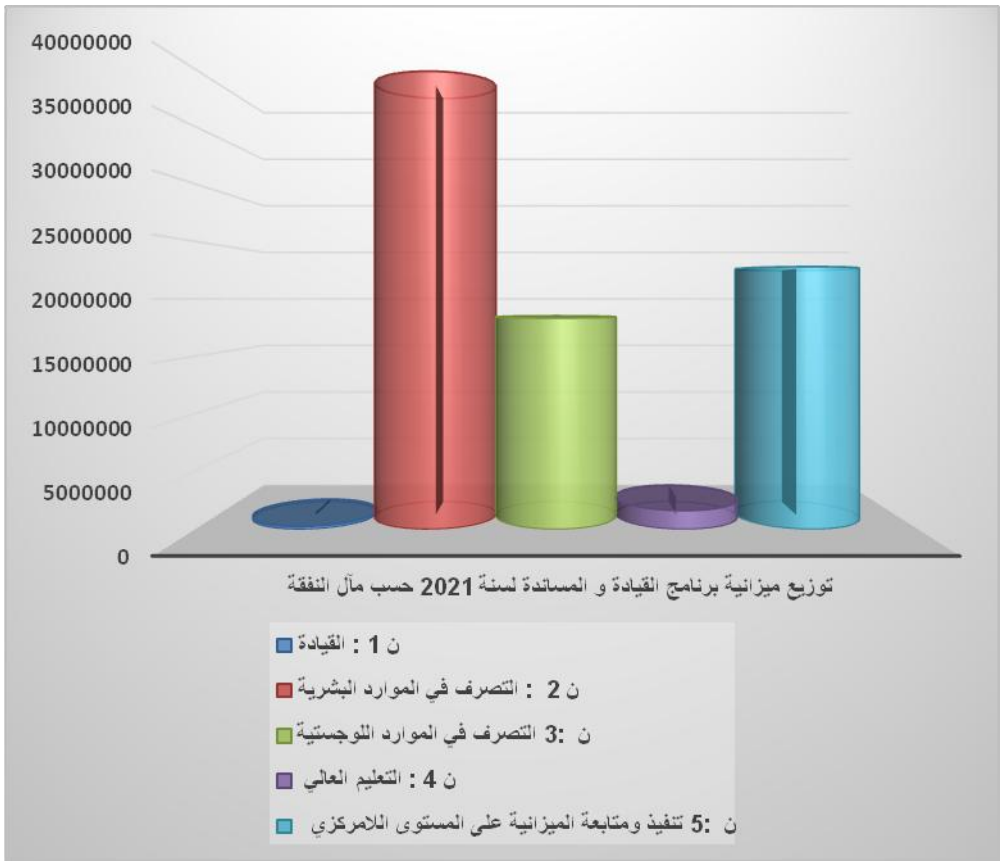

رسم بياني عدد 18 : ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية"

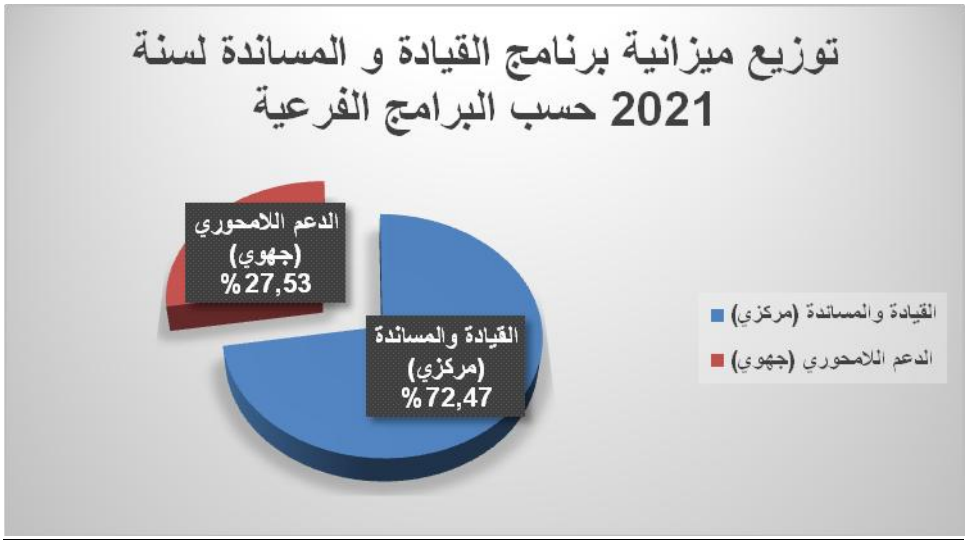

2.3– تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج القيادة والمساندة:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات			قانون المالية	التقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التأجير	30.655،577	32.104،369	35.252,944	45.956,447	62.186،379	62.500،000	71.300،000
التسيير	4.782،807	5.090,517	8.283،858	5.816،041	6.286،800	7.000،000	7.518،000
التدخلات	3.118،833	3.721،000	5.213،667	4.437،000	4.937،000	8.317،500	4.700،000
الإستثمارات	3.339،784	2.647،644	2.329،584	6.950،000	9.360،000	7.500،000	7.982،000
العمليات المالية							
المجموع	41.897،001	43.573,530	44.320،981	63.159،488	82.770،179	85.317،500	91.500،000

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** ضمان توفر شروط العمل اللائق
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : القيمة A/ القيمة B

A=عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل +عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل) / 2

B=عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء

2.وحدة المؤشر : نسبة

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : بطاقة الزيارة

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير شهرية/ سنوية

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.

6.تاريخ توفر المؤشر : موفى كل شهر / كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : (valeur cible de l'indicateur) : 41.5 %.

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%	**48.94**	**46.48**	**38.83**	**35.25**	**41.5**	**43.12**	**44.58**
مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	%	-	-	-	15.54	20.83	21.87	22.92
مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	-	36.7	53.7	19.71	20.67	21.25	21.66
عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد الشغل	عامل	499358	465733	466032	373000	500000	525000	550000
عدد العمال المشمولين بالزيارات في مجال تفقد طب الشغل	عامل	473135	498037	913850	473000	496000	510000	520000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني	عامل	972493	963770	1379882	846000	996000	1035000	1070000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ بالنسبة لمؤشر عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجالي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل ثم اعتماد مرجع المعهد الوطني للإحصاء عملا بأحكام النصوص الترتيبية الجار بها العمل وعليه فان عدد العمال المرجعي يكون في حدود 1200000 أجير على المستوى الوطني
- ✓ واعتبارا لان نشاط سلكي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل يغطي نفس الشريحة المهنية وان زيارات التفقد قد تغطي نفس الإجراءات عند القيام بزيارات التفقد في نفس الوقت وحتى لا يكون عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد ارفع من العدد الجملي للعمال 1200000 فقد تم اعتماد صيغة **العدد الجملي للعمال المشمولين بالزيارات على اثنين.**
- ✓ وبالمثل فان النسبة المعتمدة للنوعين من الزيارات تخضع لنفس الضارب

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

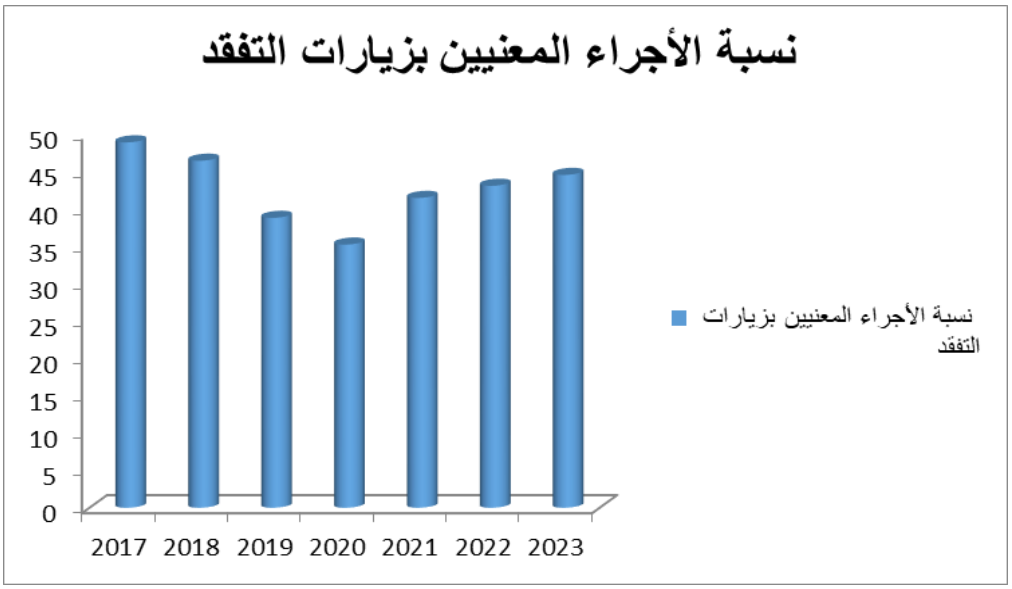

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (الوحدة: أ.د)
المؤشر: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد			**35.25%**	ت 1: نصح المؤجرين بجدوى تطبيق القانون	ن 1 : القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	**4.981,499**
				ت 2: ارشاد المؤجرين لكيفية تسوية وضعيتهم القانونية	ن 2 : الرقابة والمصالحة	**13.891,371**
				ت 3: توضيح وتفسير النقاط القانونية غير الواضحة	ن 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	**1.000,000**
				ت 4: التعريف بالبرامج الخاصة بتشجيع المؤجرين في مجال القانون الاجتماعي	ن4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	**1.894,462**
				ت 5: التحسيس بأهمية الوقاية في مجال الصحة والسلامة المهنية	ن 5 : تفقد طب الشغل	**3.773,289**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ تهالك اسطول السيارات الموضوعة على ذمة البرنامج
- ✓ ووقف الانتدابات في سلكي تفقد الشغل وتفقد طب الشغل
- ✓ إحالة عدد من الاعوان على التقاعد ووضع عدد منهم في وضعية الحاق على ذمة إدارات أخرى

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

تسمية المؤشر : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
4. **تعريف المؤشر:** الأعباء/ المداخيل
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** الأعباء/ المداخيل
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية / الصندوق الوطني للتأمين على المرض
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** انظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 118	% 116	% 116	% 117	% 117	% 117	% 116
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 144	% 144	% 143	% 145	% 145	% 145	% 143
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 107,2[*]	% 124,9	% 120,7	% 115,5	% 117,3	% 119,8	% 124,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 122,8[*]	% 125,6	% 121,6	% 116,1	% 117,9	% 120,5	% 125,9
الصندوق الوطني للتأمين على المرض							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%86,3	%82	%78,65	%80,8	%81,92	%83,04	%84,57
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%94,1	%89,8	%84,31	%86,69	%88,68	%89,9	%91,14

(1)تقديرات

[*] باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنة **2017** والبالغة **500** م د

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تبين الأرقام المسجلة بخصوص نسب التوازن بين الأعباء والمداخيل الصعوبات المالية التي يعرفها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وهو ما انعكس سلبا على الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الذي ولئن سجل محاسبيا نتائج ايجابية، فإنه يعاني من ضغوطات حادة على مستوى السيولة نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل مستحقاته من الاشتراكات.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

شهدت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) ارتفاعا طفيفا من **116 %** سنتي **2018** و**2019** الى نسبة توزازن منتظرة في حدود **117 %** موفى سنة **2020** وذلك نتيجة ارتفاع الأعباء بنسق أرفع من تطور الإيرادات. ومن المنتظر أن يتواصل هذا الاختلال خلال السنوات القادمة في صورة عدم دخول إصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التطبيق وتواصل التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة الكوفيد **19**.

أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد سجل بدوره ارتفاعا سلبيا على مستوى نسبة التوازن المالي التي مرّت من **143%** سنة **2019** الى نسبة منتظرة في حدود **145%** موفى سنة **2020** و ذلك نتيجة ارتفاع أعباء الجرايات بنسق أرفع من تطور الإيرادات.

وتعزى النتائج السلبية المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أساسا الى جملة من العوامل تتمثل بالخصوص في التأثير المزدوج للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب وحجم القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسبة التوازن الجملي للصندوق (الأعباء/ المداخيل) تحسنا ملحوظا حيث مرّت من **124,9%** سنة **2018** الى نسبة منتظرة في حدود **115 ,5 %** موفى سنة **2020** وذلك بفعل اكتمال المفعول المالي الايجابي للإجراءات المتخذة صلب القانون عدد **37** لسنة **2019** المؤرخ في **30** أفريل **2019** المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد **12** لسنة **1985** المؤرخ في **5** مارس **1985** المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي.وقد سجل فرع الجرايات نفس المنحى.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض**

واصل الصندوق تسجيل توازنا بين الأعباء والمداخيل حيث من المنتظر أن تبلغ نسبة التوازن الجملي للصندوق **80% ,8** سنة **2020** مقابل **78% ,6** سنة **2019** و**82%** سنة **2018**.وقد سجل نظام التأمين على المرض بدوره توازنا بين الأعباء والمداخيل. إلا أن هذا التوازن المحاسبي بين الأعباء والمداخيل لا يعكس حجم الضغوطات الكبرى الي يشهدها الصندوق على مستوى السيولة المالية.

2. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

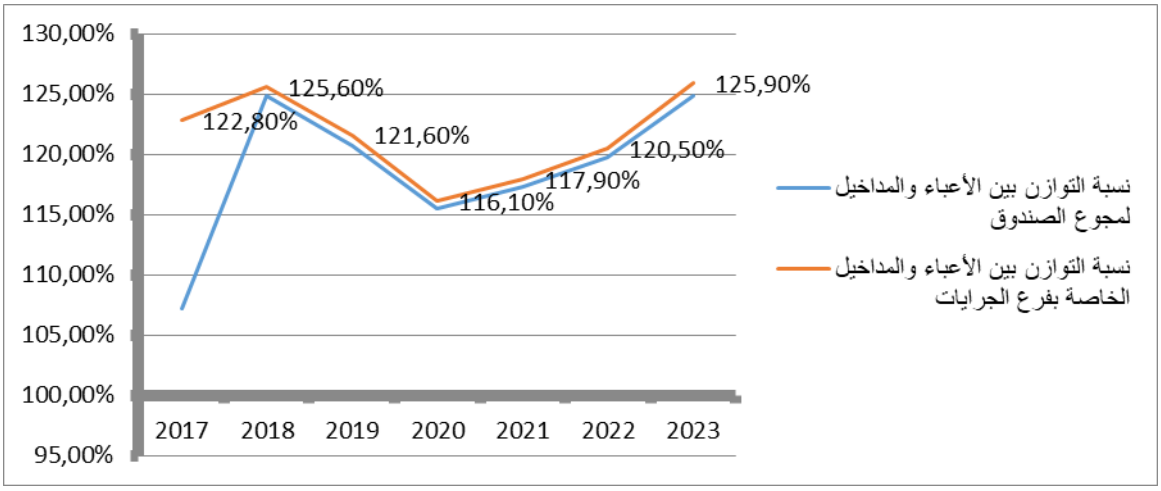

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على المرض

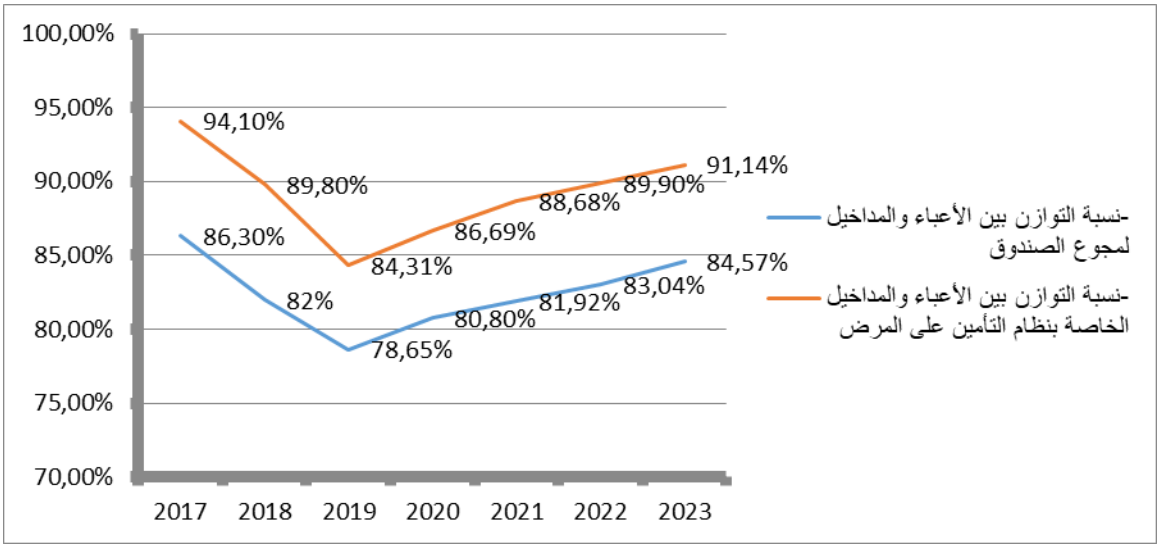

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل**	أنظر الجدول الوارد آنفا	- دخول اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التنفيذ - طلب الترفيع من وزارة المالية في عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة 2021 لتصل الى 650 م د وذلك لتلبية احتياجات السيولة المالية المنتظرة سنة 2021. - اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد. - اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2021 تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - اقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	**653.072,500**

		الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة وعدم تحميل كلفتها المالية على النظام العام للتقاعد في القطاع العمومي. - تمكين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من آلية قانونية يتم بمقتضاها توفير تسبقات من القطاع البنكي لمجابهة الفارق بين الموارد والنفقات عند تاريخ صرف الجرايات وذلك من خلال توظيف نسب فائدة ميسّرة للحد من الأعباء المالية التي يتكبدها الصندوق حاليا ولتشجيع البنوك على توفير مثل هذه التسبقات من خلال منحها أكثر مرونة في ما يتعلق باحترام مؤشرات سلامة التصرف، - اقتراح تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات - اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات والمنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي وتفادي تراكم الديون المتخلدة بذمتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية - تطبيق الفصل 71 سابعا من القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والقاضي بتحمل ميزانية الدولة كلفة الإجراءات الاستثنائية التي تتخذها والتي يكون لها انعكاس مالي مباشر على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتخصيص الإعتمادات اللازمة لتمويلها. - طلب تخصيص دعم مالي لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ضمن ميزانية الدولة لسنة 2021 بما قيمته 500 م د، - إرساء منظومة للتصريح وخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية. - الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي			

بطاقة مؤشر قيس أداء

تسمية المؤشر : نسبة الإستخلاص

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التوازنات المالية للصناديق
3. **تعريف المؤشر:** المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** السجلات المحاسبية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,6	% 91,5	% 92	% 82	% 85	% 90	% 92
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 47	% 48,4	% 53,6	% 40	% 45	% 48	% 53
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%24	%28,3	%20	%10	%13	%15	%20

(1) تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسب الاستخلاص سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو بعنوان الثلاثيات الفارطة انخفاضا ملحوظا حيث من المنتظر أن تبلغ نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي **82%** في موفى سنة **2020** مقابل **92%** سنة **2019**. كما انخفضت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي من **53,6 %** سنة **2019** الى نسبة منتظرة بـ **40%** سنة **2020**.و شهدت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة بدورها انخفاظا كبيرا حيث مرّت من **28,3 %** سنة **2018** الى نسبة منتظرة بـ **10%** سنة **2020**.ويعزى هذا التراجع على مستوى الاستخلاص بالأساس الى التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد **19**.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

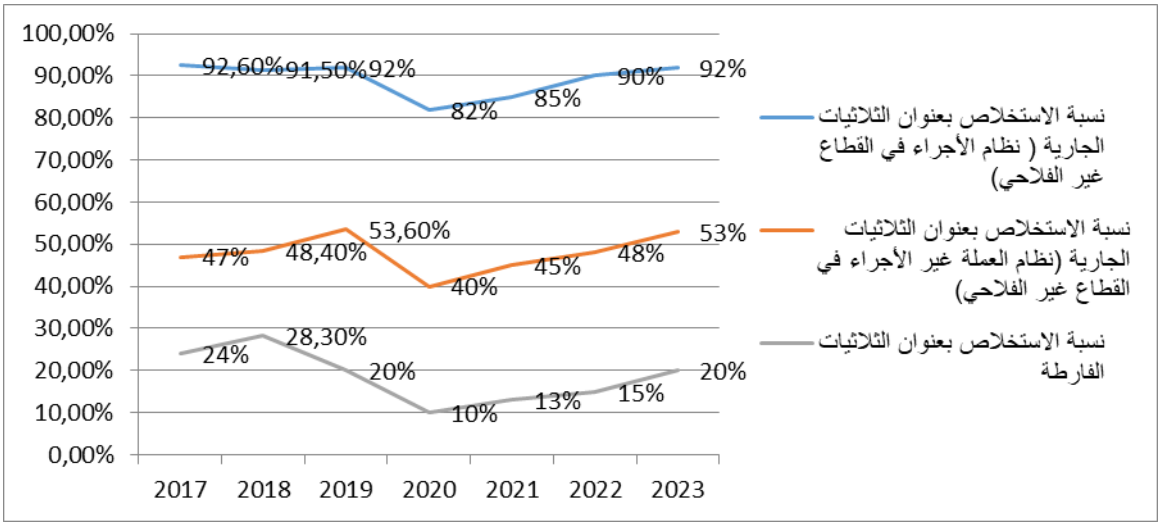

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**	أنظر الجدول الوارد آنفا	- تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف المراقبة الميدانية لتشمل القطاعات والمؤجرين حسب مؤشرات التهرب الاجتماعي واستغلال المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل العمومية لتطوير إعداد برامج المراقبة ضمن التطبيقة الإعلامية التي تمكن من استهداف المؤجرين المعنيين بالمراقبة وترشيد تدخل المراقبين وتدعيم سلك المراقبة. - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - استخلاص مستحقات صناديق الضمان الاجتماعي	ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (cnss)	**11.350,000**

		المتخلدة بذمة ميزانية الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية. - مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض - جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوق الضمان الاجتماعي - الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي - تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة مؤشر قيس أداء

تسمية المؤشر : نسبة التغطية الإجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
3. **تعريف المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد العمال المصرح بهم وعدد السكان المشتغلين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

المحتوى	الانجازات					الأهداف		
	2017	2018	2019	2020 [1]	2021	2022	2023
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 79,4	% 80,86	% 82,81	% 80,5	% 83	% 84	% 85
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,7	% 10,03	% 11,58	% 11,3	% 12	% 16	% 20
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 97,2	% 96,26	% 98,96	% 97	% 98	% 98,5	% 99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 83	% 79,95	% 71,72	% 65	% 70	% 75	% 80
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 83,3	% 87,38	% 88,49	% 79,6	% 85	% 90	% 92
المجموع	% 80,3	% 80,03	% 80,07	% 78	% 79,4	% 81,7	% 83,7

[1] تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انخفضت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص من **80 %** سنة **2018** الى نسبة منتظرة بـ **78%** في موفى سنة **2020** وذلك أساسا نتيجة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد **19**. وقد شمل هذا التراجع في نسبة التغطية الاجتماعية جميع أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص. وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسبة التغطية الاجتماعية

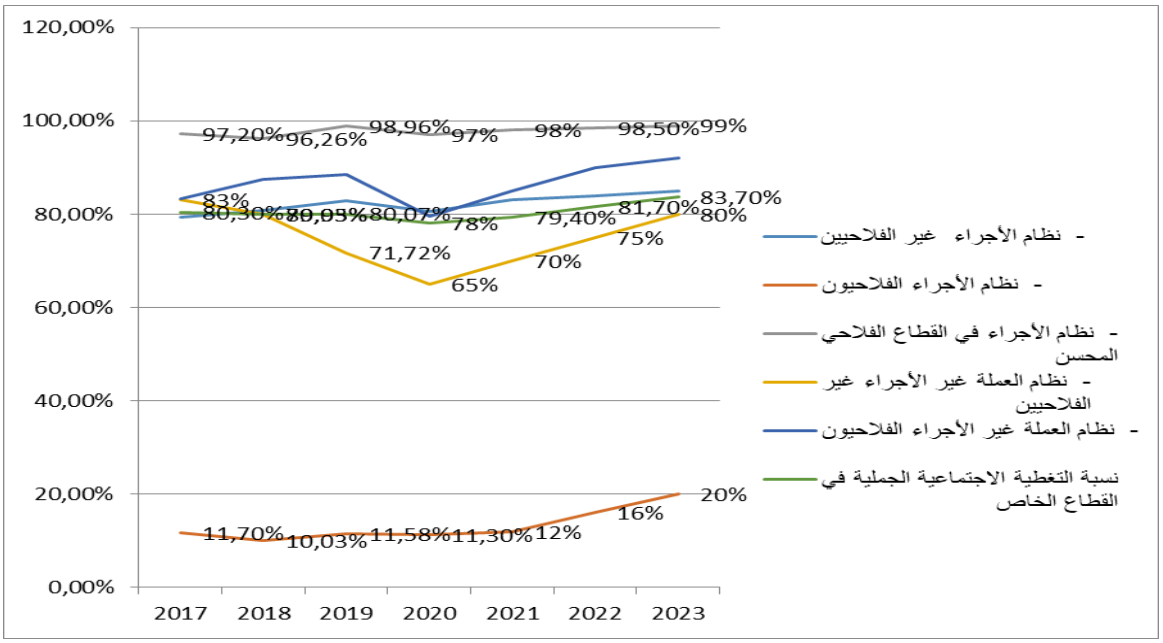

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**	أنظر الجدول الوارد آنفا	- تكثيف المراقبة الميدانية (**porte à porte**) وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق حملات تحسيسية في إطار خطة اتصالية شاملة وإعداد مطويات للتعريف بأنظمة الضمان الاجتماعي وإعداد برامج إعلامية في شكل سلسلة واب فيديو **2D** تبث على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى تنظيم "الأيام التحسيسية الجهوية للضمان الاجتماعي". - تصميم mini site مختص في الضمان الاجتماعي secu.tn - تنظيم حلقات تكوين موجهة الى الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام والاتصال بالمؤسسات العمومية والجمعيات والهياكل المانحة للقروض الصغرى. - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة **Millennium Challenge Corporation** - اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط	ن **3** : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات و التدخلات الاجتماعية (**cnrps**)	**186.130,000**

			بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين **1000** دينار و**50** ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل **52** من قانون المالية لسنة **2016**. - اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من **3** سنوات إلى **5** سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل **110** الفقرة الأولى من القانون عدد **30** لسنة **1960** المؤرخ في **14** ديسمبر **1960** المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة مؤشر قيس أداء

تسمية المؤشر : آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
3. **تعريف المؤشر:** آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** آجال
2. **وحدة المؤشر :** عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الصناديق الإجتماعية
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصناديق الاجتماعية
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	41	46	44	44	42	40	36
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	% 85	% 87,8	% 85,5	% 87	% 89	% 90	% 90
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98,2	% 98,3	% 98,1	% 99	% 99	% 99	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	% 96,5	% 96,5	% 96,4	% 96,5	% 97	% 98	% 98
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	% 78	% 81,6	% 85,7	% 87	% 89	% 90	% 90
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	-	-	35,1	35	30	28	25
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	121	136	103,9	106,5	90	85	80
• خلاص الصيادلة	111	123	80,8	85,8	70	60	50
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	75,3	127	105,4	95	90	85	80
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	14	13	11,9	12,2	11,2	10,2	8,2
• زرع الكلى	18	23	37,9	42,1	20	18	16
• زرع النخاع الشوكي	18	22	11,3	11,4	10,4	9,4	7,4
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14	14	13,23	13,5	12,5	11,5	9,5

• تفتيت حصى الكلى	9	8	8,13	8	7	7	7
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	8	13	13,58	13,4	12,4	11,4	10,4
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	من 5 الى 60	من 5 الى48	من 5,4 الى 52	من6,1 الى 58	من 5 الى 50	من 5 الى 40	من 5 الى 30
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	10	10	8,5	10,5	9,5	8,5	7,5
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	15	10	17,7	18,2	17	15	13

(*) تقديرات

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من **24** ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

▪ بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بقيت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة سنة **2020** في حدود ما تم تحقيقه سنة **2019** (**44** يوم) ومن المنتظر أن تتحسن هذه الآجال لتبلغ **42** يوم سنة **2021** و **36** يوم سنة **2023**.

▪ بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد في الآجال المحددة في **85,5%** من الحالات سنة **2019** ومن المنتظر أن تبلغ هذه النسبة **87%** سنة **2020**.

أما بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل وتصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام، فمن المنتظر أن تتم في الآجال المحددة سنة **2020** بنسبة **99%** بالنسبة لجرايات التقاعد و**96,5%** بالنسبة لجرايات الترمل و**87%** بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام.

▪ بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض:

بقيت آجال استرجاع المصاريف في حدود ما تم تحقيقه سنة **2019** (**35** يوم).أما بخصوص آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية فقد شهدت ارتفاعا مقارنة بما تم تسجيله سنة **2019** باستثناء آجال خلاص

أخصائي العلاج الطبيعي التي شهدت تحسنا حيث بلغت **95** يوما سنة **2020** مقابل **105** يوم سنة **2019**.وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد شهدت عموما سنة **2020** ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة **2019**.

ويعزى ارتفاع آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية وآجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة الى الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة لديه نتيجة تخلف صندوقي الضمان الاجتماعي عن تحويل كامل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

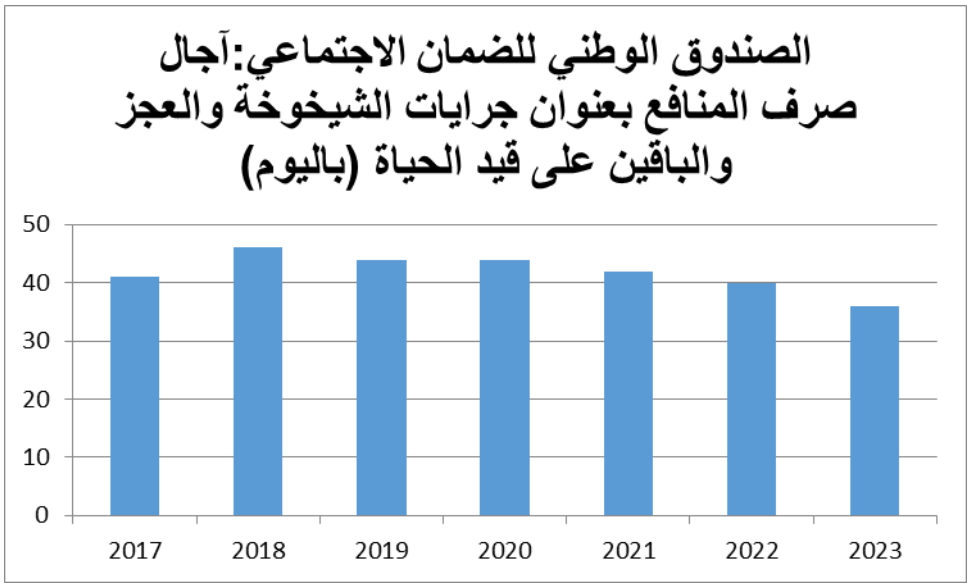

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال)

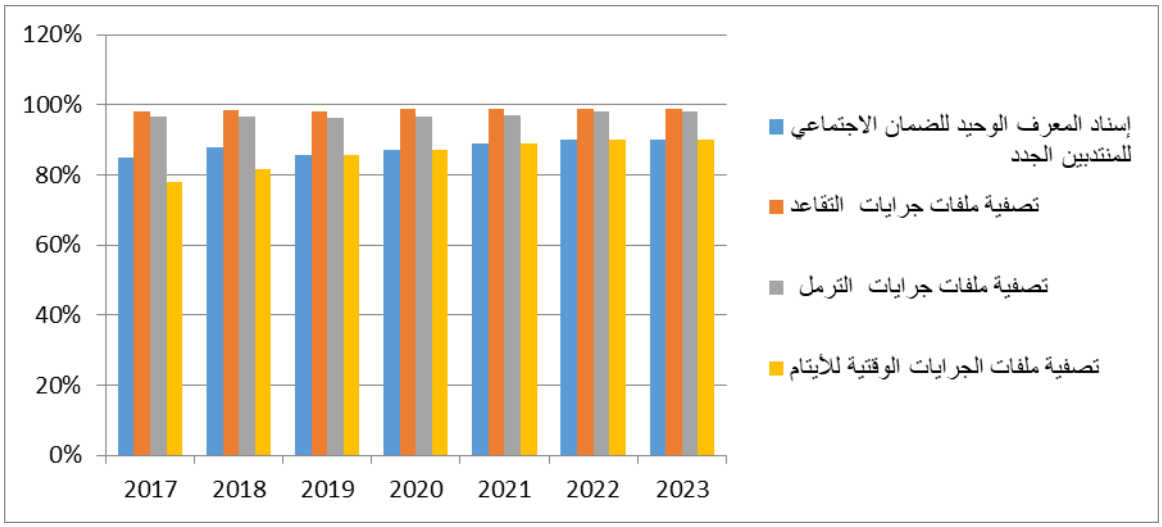

الصندوق الوطني للتأمين على المرض: آجال إسداء الخدمات

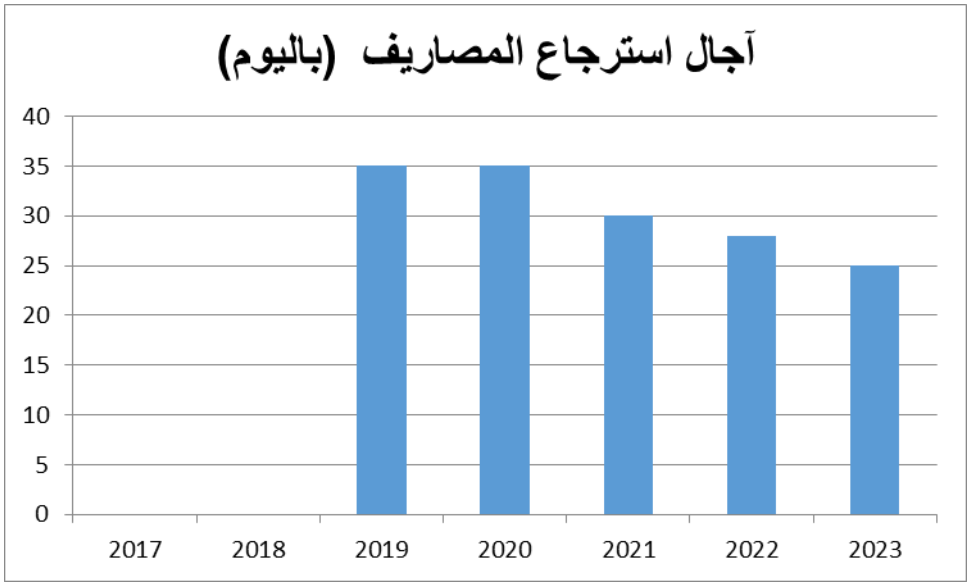

آجال خلاص مسديي الخدمات الصحية (باليوم)

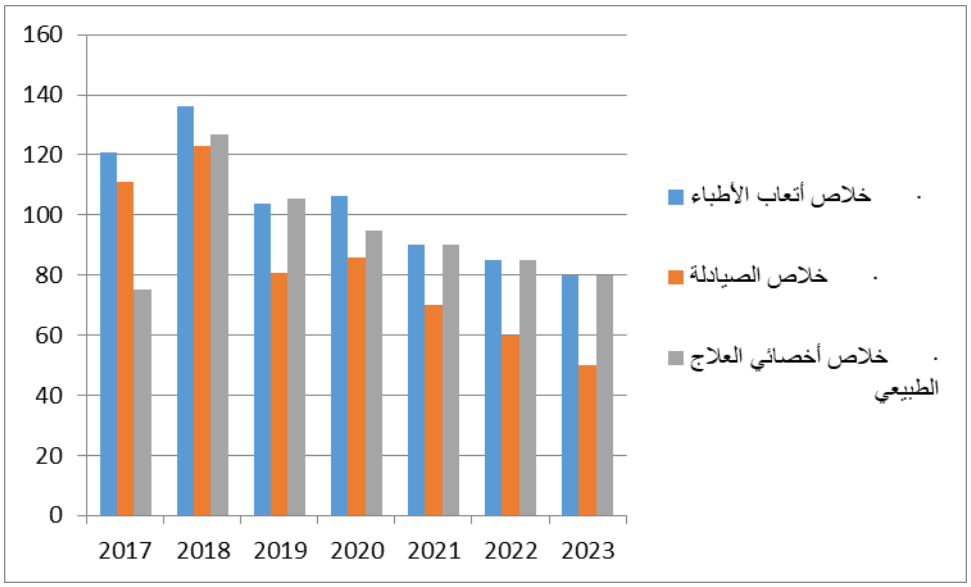

آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)

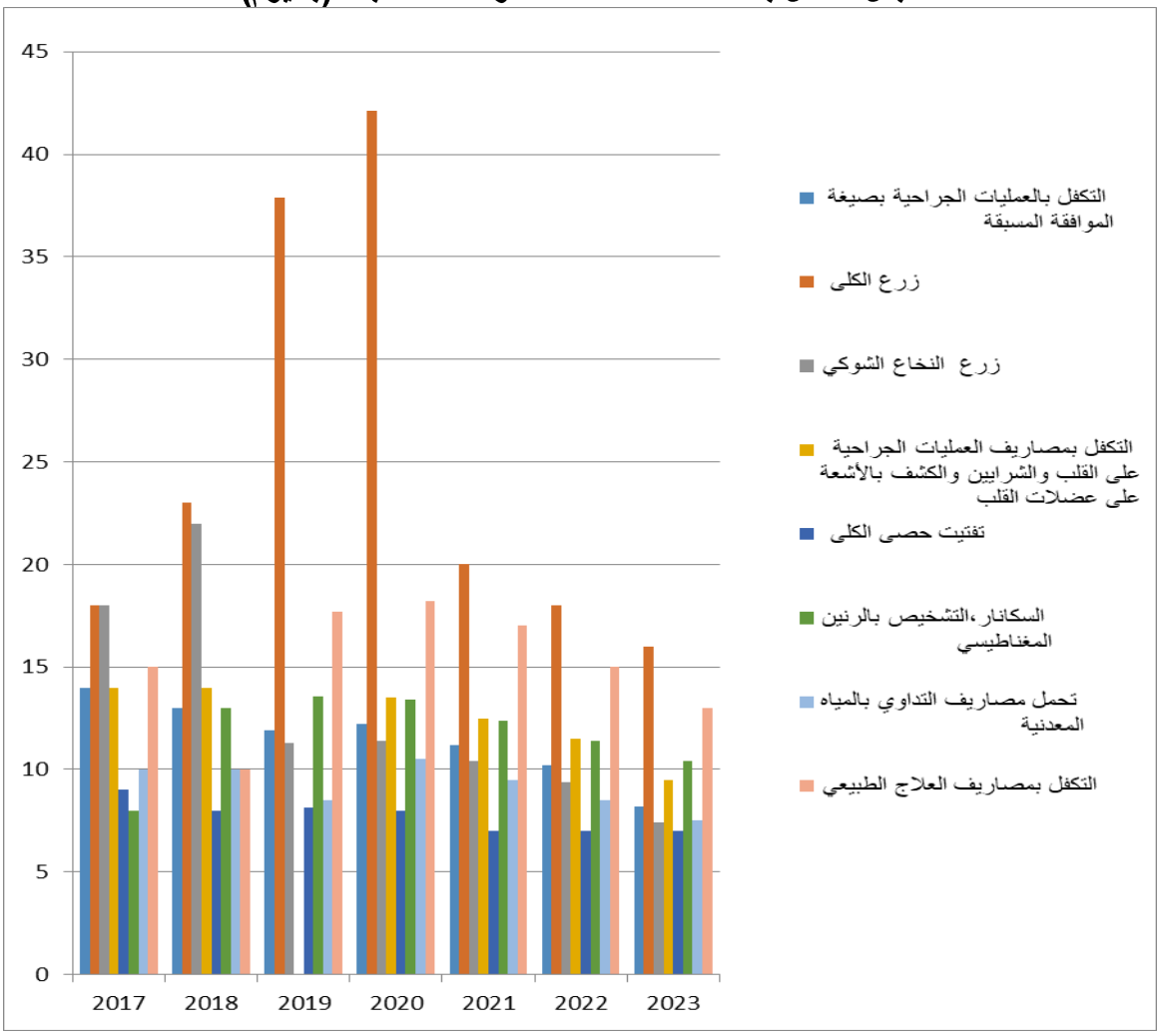

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**	أنظر الجدول الوارد آنفا	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - مواصلة إرساء منظومة الحسابات الفردية للمنخرطين وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية بخصوص هذا المشروع على المستويين المركزي والجهوي والمحلي من أجل التعريف بأهداف هذا المشروع الوطني وتأثيراته الإيجابية على المؤسسة المشغلة والمنخرط على حد السواء وإصدار أمر حكومي في الغرض. - تطوير تطبيقة جديدة للتصرف في الجرايات على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتحقيق الاندماج الشامل مع تطبيقة الحسابات الفردية	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	**700.000**

			والمالية والاستخلاص والمشغل وتبسيط أعمال معالجة ملفات الجرايات عند الإحداث أو التعديل. - تطوير طرق التواصل مع منظوري الصناديق الاجتماعية من خلال استعمال الإرساليات القصيرة واستعمال التراسل الالكتروني وتوفير خدمات على الخط. - مواصلة احداث دور الخدمات الإدارية وتوسيع شبكة الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية - تهيئة فضاءات الاستقبال لمكاتب الصناديق الاجتماعية والرقي بجودة الخدمات - مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل - استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية - استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني - إحداث الأقاليم الطبية الفرعية المنصوص عليها صلب الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض.		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج النهوض الإجتماعي

بطـاقة مــؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.3

تسمية المؤشر: **نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة** (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

I. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الاجتماعي.

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي مركزي

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

4. تعريف المـــــؤشر:

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (كمي و نوعي).

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية.

7. التفريعات : حسب الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1.. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة مائوية.

2.. وحدة المؤشر: النسبة.

3..المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

4.. طريقة تجميع المعطيات لإحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الإجتماعي.

5. . مصادر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

6 . تاريخ توفر المؤشر: الثلاثية الأولى للسنة الموالية.

7 . القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 0.35 %.

8 . المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة رجاء بن إبراهيم.

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	**%**	-	-	-	%0.05	%0.35	% 0.5	%068

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم اعتماد المؤشر نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة ، و يرمي المؤشر إلى تدعيم المجهودات الرامية إلى تطوير التدخلات الاجتماعية والانتقال من مرحلة الدولة الكافلة إلى حث معيلي الأسر المعوزة القادرين على العمل على بعث موارد الرزق و ضمان استقلاليتهم الاقتصداية وادماجهم الاجتماعي . كما يرمي المؤشر إلى استهداف النساء ربات الاسر واللاتي يشكلن عدد هام من المنتفعيين بالمسعادلا الاجتماعية. ومن المبرمج الترفيع في نسب الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من 0.05% سنة 2020 إلى 0.68 % سنة 2023 .

3. رسم بياني للمؤشر :

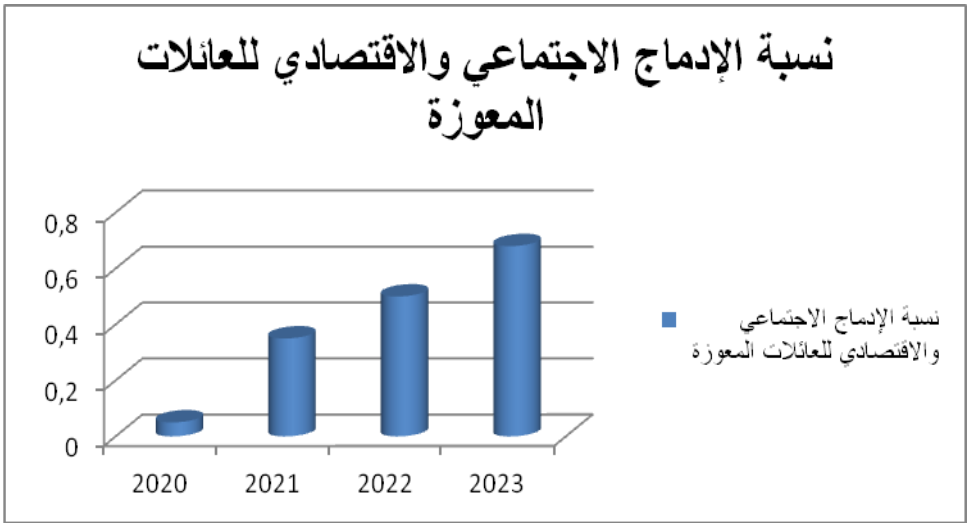

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من اقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة**	**%0.35**	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية - دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	**48.774،588**

			الحدّ من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - وضع آلية لتمكين أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من الانتفاع بالنقل البري المجاني بالتنسيق مع مختلف الهياكل المختصة. - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي على غرار: *نظام صرف المنح والمساعدات، *منظومة مقاومة الغش ومنظومة الإعتراض *الخدمات الإلكترونية والخدمات عن بعد، *بطاقات العلاج الذكية أو البيومترية، *الحملات التحسيسية والخطة الاتصالية. - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وبتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي			

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مــؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.3

تسمية المؤشر: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

II. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الاجتماعي.

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي مركزي

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

4. تعريف المـــــؤشر:

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (كمي و نوعي).

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية.

7. التفريعات : حسب الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

6.. طريقة إحتساب المؤشر: نسبة مائوية.

7.. وحدة المؤشر: النسبة.

8..المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

9.. طريقة تجميع المعطيات لإحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الإجتماعي.

10. . مصادر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

6 . تاريخ توفر المؤشر: الثلاثية الأولى للسنة الموالية.

7 . القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 62 %.

8 . المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة رجاء بن إبراهيم.

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	60%	60%	61 %	61%	62%	63 %	65%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم اعتماد المؤشر نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية من خلال احتساب نسبة النساء المتمتعات بالمساعدات الاجتماعية (PNAFN) مقارنة بالنسبة العامة للمنتفعين، حيث تشكل النساء الفقيرات المعيلات لأسر نسبة كبيرة من عدد المنتفعين (أرامل ، مسنات...) والفئة الاكثر هشاشة وعرضة لتأثيرات الفقر . و يرمي المؤشر للترفيع من نسبة المساعدات الموجهة لهذه الفئة من 61% سنة 2020 إلى 65 % سنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 6.55%.

3. رسم بياني للمؤشر :

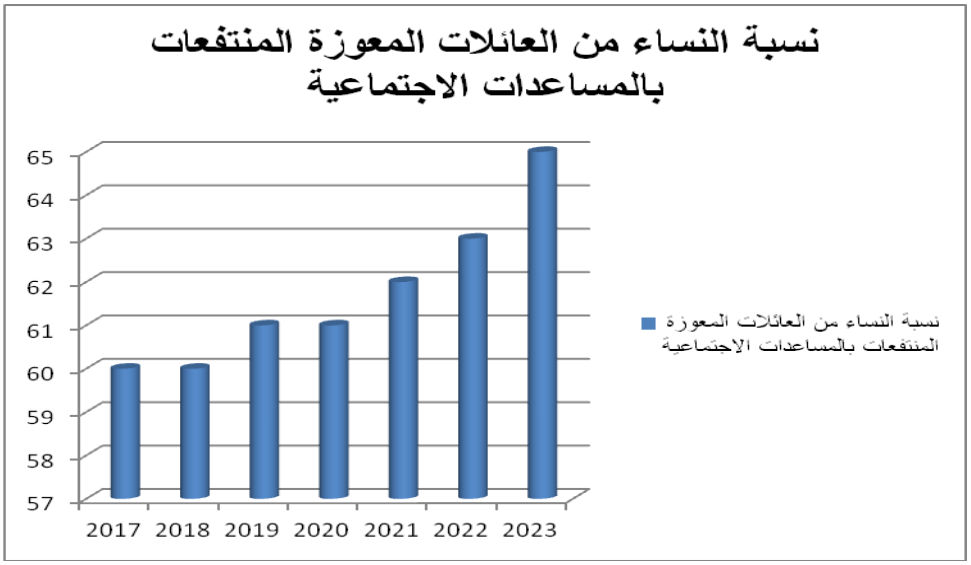

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من اقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية**	**%62**	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية - دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحدّ	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	731.300،000
				ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	76.200،000
				ن 7 : البحوث الاجتماعية و متابعة الفئات الهشة	60.322،346

		من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - وضع الإطار القانوني لبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - وضع آلية لتمكين أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل من الانتفاع بالنقل البري المجاني بالتنسيق مع مختلف الهياكل المختصة. - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي على غرار: *نظام صرف المنح والمساعدات، *منظومة مقاومة الغش ومنظومة الإعتراض *الخدمات الإلكترونية والخدمات عن بعد، *بطاقات العلاج الذكية أو البيومترية، *الحملات التحسيسية والخطة الاتصالية. - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي وبتمويل من إمارة موناكو من خلال دعم القدرات للأعوان العاملين بمركزي الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة وصفاقس - مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي			

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مــؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

III. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الاجتماعي.

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي مركزي

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية

4. تعريف المـــؤشر: يهدف هذا المؤشـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة للنهـــوض بالإدماج الإقتصادي والاجتماعـــي للأطفال و الشبّان المسجلين بها.

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (كمي و نوعي).

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية.

7. التفريعات : حسب الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

11. . طريقة إحتساب المؤشر: نسبة مائوية.

12. . وحدة المؤشر: النسبة.

13. .المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد المشاريع المنجزة في إطار برنامج بعث موارد لفائدة الأشخاص
الإعاقة القادرين على العمل.

14. . طريقة تجميع المعطيات لإحتساب المؤشر: تقارير أقسام النهوض الإجتماعي.

15. . مصادر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
القادرين على العمل.

6 . تاريخ توفر المؤشر: الثلاثية الأولى للسنة الموالية.

7 . القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 16 %.

8 . المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيدة رجاء بن إبراهيم.

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية	المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين	%	25.21	23.78	19.17	15	16	17	18

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرمي هذا المؤشّـــر إلى الرّفع من مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية و التكوينية المقدّمة بمراكز التربية المختصة بما يدعم عملية الادماج الاجتماعي و الاقتصادي لمنظوري هذه المراكز وذلك خاصة في إطار تطوير الشراكة مع القطاع الخاص و المجتمع المدني. و من المزمع الترفيع في نسبة الإدماج لهذه الفئة من 15% سنة 2020 إلى 18 % سنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 20%.

3. رسم بياني للمؤشر :

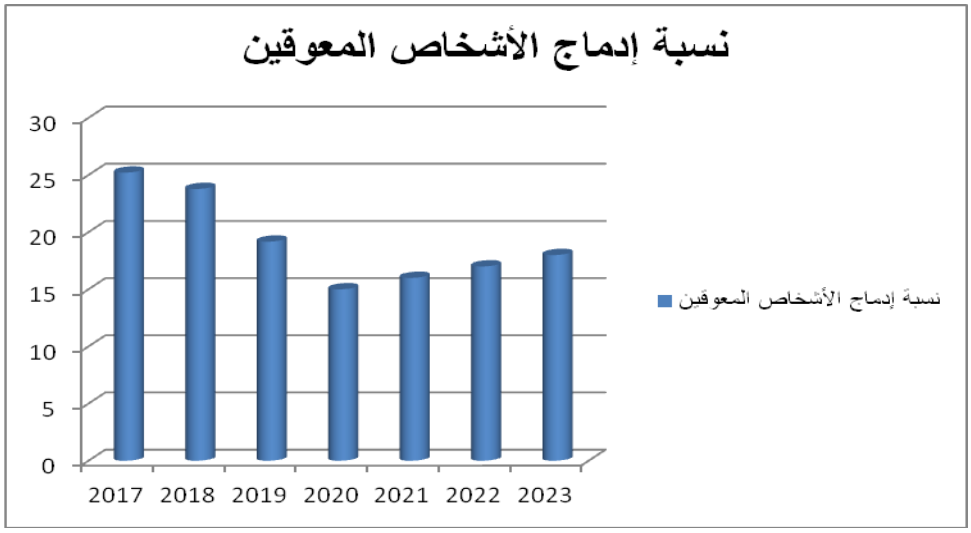

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: المساهمة في الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	**%16**	- إرساء خارطة حول الإعاقة في تونس وواقع الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال انجاز مسح وطني للأشخاص ذوي الإعاقة واحداث قاعدة بيانات متحركة وحديثة - وضع مخطط تنفيذي للاستراتيجية الوطنية للإدماج التربوي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الاعاقة - العمل على مزيد التعريف ببرنامج ايداع الاشخاص ذوي الاعاقة لدى العائلات وذلك في إطار التشجيع على التعهد اللامؤسساتي وتوفير حد أدني من الاستقرار العائلي والنفسي لذوي الاعاقة دون سند - تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة (برنامج بعث موارد الرزق / الإيداع العائلي / الآلات التعويضية، المؤسسات العمومية العاملة في مجال الإعاقة...). - تنمية القدرات المهنية والفنية للمتدخلين في المجال الجمعياتي بالتكوين (إطارات إدارية وممثلي الجمعيات). - إعادة هيكلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف تطويرها والرفع ممن جودة الخدمات المقدمة للفئات المتعهد بها تقييم ومراجعة برنامج بعث موارد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة - الشروع في تفعيل المخطط التنفيذي (Plan d'action) المنبثق عن برنامج التعاون الدولي مع الجانب الإيطالي حول" دعم الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة "وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية - تغيير بطاقة الإعاقة الجاري بها العمل حاليا وتعويضها ببطاقة بيومتريّة غير قابلة للتدليس والتقليد - وضع المعايير المرجعية لخارطة الإعاقة والدراسة حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في تونس - وضع الإجراءات العملية لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفق المواصفات والمعايير (certification) المعتمدة في المجال في إطار مقاربة حقوقية - مراجعة وصياغة مشاريع أنظمة داخلية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية - مراجعة وصياغة المشاريع المؤسساتية وفق خصوصيات كل مؤسسة - تفعيل العمل بالمشاريع الإفرادية للفئات المتعد بها - المساهمة في تنفيذ برامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمشاريع الوطنية المعدّة للغرض وذلك بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية الوطنية منها والأجنبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية	ن **4**: التكفل و الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	4.742،500
				ن **5**: التكفل و إعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين	4.320،500
				ن **8** : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	29.435،266

			- تطوير تدخل الهياكل الجهوية للنهوض الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الاجتماعية في الإحاطة بالاشخاص ضحايا الاتجار وضحايا العنف. - مواصلة تنفيذ مشروع "دعم حماية بديلة ملائمة للأطفال من ذوي الإعاقة وفاقدي السند العائلي" والذي يعتمد على بعث وحدات عائلية للتعهد بالأطفال فاقدي السند العائلي والحاملين لإعاقات وتكوين عائلات إستقبال لهذه الفئة - إصدارأمر ينظم مهام ونشاط اللجنة المركزية المكلفة بمتابعة وضعيات الأطفال فاقدي السند العائلي والمولودين خارج إطار الزواج. - دعم تدخل الوزارة في مجال الوقاية من التطرّف والإرهاب من خلال دعم قدرات المؤسسات والمتدخلين الإجتماعيين في مجال التقصي والتقييم والمرافقة		

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة مــؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: رمز المؤشر: 1.3.3

تسمية المؤشر: النسبة العامة للأمية

تاريخ تحين المؤشر:

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسين الناجحين في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 17,3 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهاشمي يحيى رئيس مصلحة البرامج بإدارة محو الأمية وتعليم الكبار.

II . قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر: النسبة العامة للأمية	%	18,4	18,1	17,7	*17,6	*17,3	*17	*16,7

ملاحظة : تشير معطيات سنتي **2017** و **2018** إلى نسبة الأمية بتونس حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء. وقد تم اعتماد نسبة تراجع الأمية بـ **0,3** نقطة سنويا اعتمادا على نسق تراجع نسبة الأمية وطنيا خلال الفترة الممتدة من **2015** إلى **2018** (طبقا لمعطيات المعهد الوطني للإحصاء)

2 . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من النسبة العامة للأمية من **17.6**% سنة **2020** إلى **16.7**% سنة **2023** أي بنسبة تطور تقدر بـ **5.11**-% .

3 . رسم بياني لتطور المؤشر:

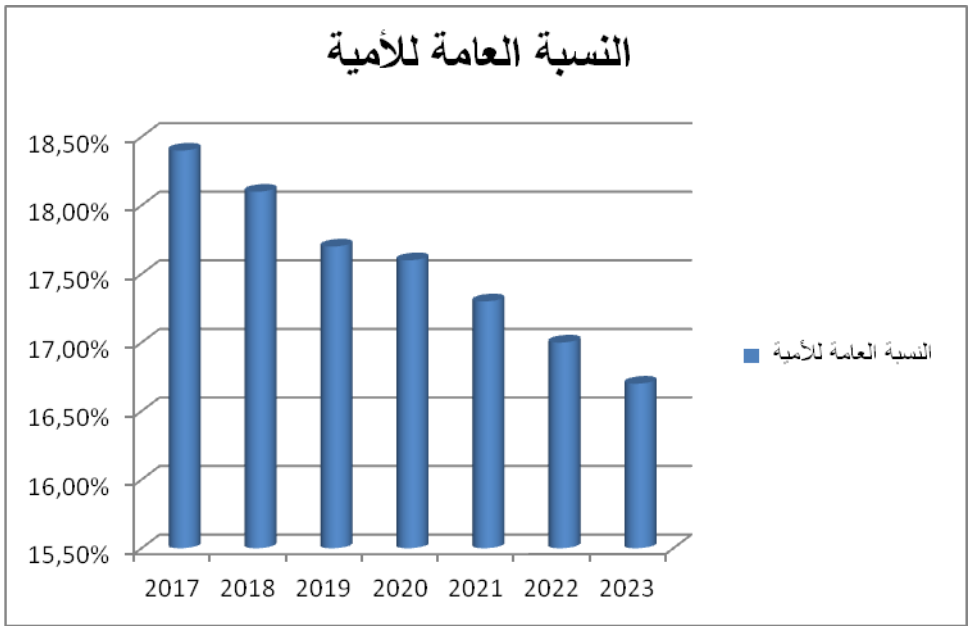

4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021 (بحساب الدينار)
المؤشر : النسبة العامة للأمية	المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية بـ 0,3 نقطة سنويا	تحرير 8700 شخص سنويا من الأمية	17,3	- إحداث 1000 مركز لتعليم الكبار - التعاقد مع 1050 مدرس - استقطاب 22000 دارس - تأمين حصص القرائية والتدريب على المهارات الحياتية والتدريب على المهارات المهنية - تنويع الشراكات والبرامج مع أطراف الشراكة الوطنية والإقليمية والدولية	ن 6 : تعليم الكبار	**10.500.000**

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء, وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس (عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي) والموقع الجغرافي (الولاية : بلدي – غير بلدي) وحسب الفئة العمرية (من 10 سنوات فما فوق) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء, عند إعداد المسوحات السنوية, لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم, بل تتضمن نسب الأمية, مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين من مجموع الأميين حسب الولاية والجنس.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: رمز المؤشر: 2.3.3

تسمية المؤشر: النسبة الأمية عند النساء

تاريخ تحين المؤشر:

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من نسبة الأمية عند النساء
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدارسات المتحررات من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسات الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 23 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهاشمي يحيى رئيس مصلحة البرامج بإدارة محو الأمية.

II . قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	%	24.5	24.1	23.8	23.4	23.0	22.7	22.4

ملاحظة : لا تتضمن الوثيقة الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء معطيات تتعلق بتراجع نسبة الأمية وتراجع عدد الأميين حسب الجنس, لذلك تم اعتماد تراجع نسبة الأمية لدى النساء بـــ **0,3** نقطة سنويا اعتمادا على نسق تراجع نسبة الأمية وطنيا خلال الفترة الممتدة من **2015** إلى **2018**

2 . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من نسبة الأمية لدى النساء من **23.4**% سنة **2020** إلى **22.7**% سنة **2022** أي بنسبة تطور تقدر بـ **2.99**-% مع تركيز الجهود على النساء في المناطق الريفية في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الاولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

3 رسم بياني لتطور المؤشر:

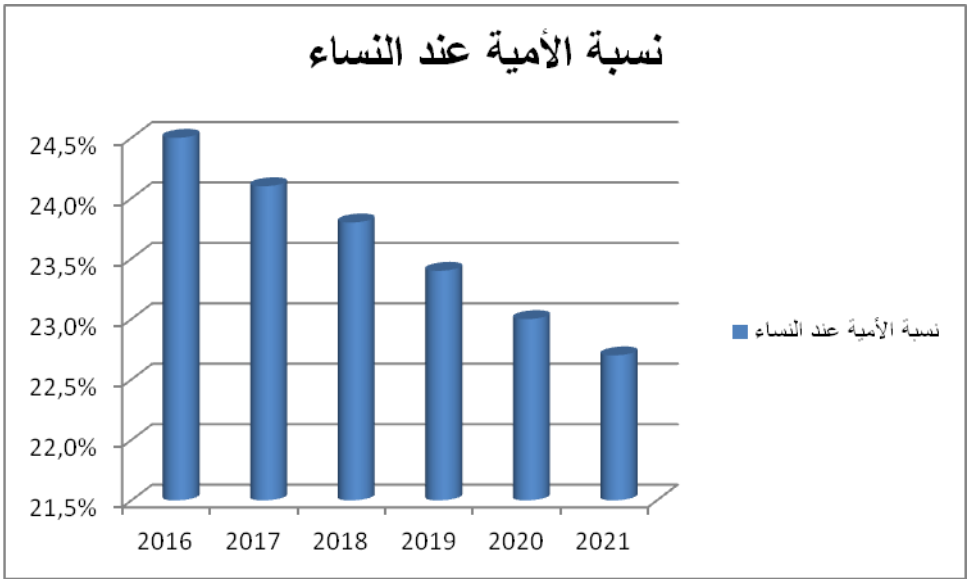

4 أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الاهداف	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021 (بحساب الدينار)
المؤشر: نسبة الأمية عند النساء			%23	- استقطاب 18000 امرأة من مجموع الدارسين المستقطبين (80 % من مجموع المستقطبين بمراكز التربية الاجتماعية) بمختلف مراحل التعليم (أساس – تكميل – متابعة). - تحرير 6090 امرأة من الأمية. - تعزيز التدريب على المهارات المهنية بالمراكز النموذجية والمراكز متعدد المهارات لضمان الاندماج الاقتصادي للنساء منظوري مراكز التربية الاجتماعية. - تعزيز التدريب على المهارات الحياتية المتصلة بحقوق المرأة وحقوق الطفل والمواطنة الفاعلة والصحة العائلية والتربية البيئية والحياة الاقتصادية لتعزيز الاندماج الاجتماعي للنساء منظورات مراكز التربية الاجتماعية.	ن 6 : تعليم الكبار	**10.500.000**

5 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء, وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس (عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي) والموقع الجغرافي (الولاية، وسط بلدي،غير بلدي) وحسب الفئة العمرية (من 10 سنوات فما فوق) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء, عند إعداد المسوحات السنوية, لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم, بل تتضمن نسب الأمية, مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين النساء من مجموع الأميات حسب الولاية والجنس.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-1-1

تسمية المؤشر : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : العلاقة مع التونسيين بالخارج
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
4. تعريف المؤشر: .وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7.التفريعات: - ديوان التونسيين بالخارج– المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية
2.وحدة المؤشر: النسبة المائوية.
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية.
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
6.تاريخ توفر المؤشر : سنويا
7.القيمة المستهدفة للمؤشر: (valeur cible de l'indicateur): 6.5%
8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	3.3	5.1	8.1	5.5	6.5	7	8.5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى دعم نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية والترفيع فيها من **5.5%** سنة **2020** إلى **8.5%** سنة **2023** أي بنسبة تطور تقدر بـ **54.5%** .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

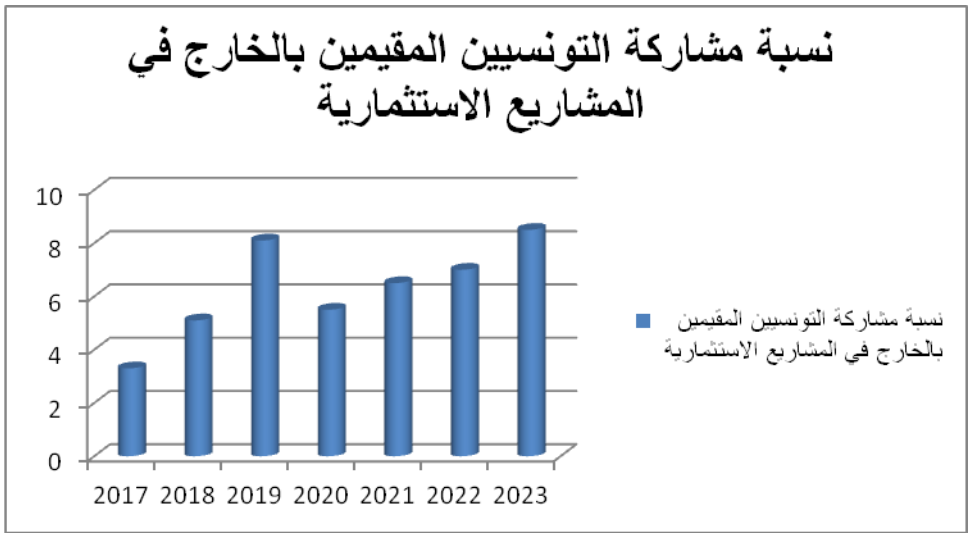

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**6.5%**	-تبسيط الإجراءات الإدارية في علاقة ببعث مشاريع استثمارية	ن **1** : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	**1.971,500**
				ن **2** : البحوث في مجال الهجرة	**110,000**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-1-1

تسمية المؤشر : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** العلاقة مع التونسيين بالخارج
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
4. **تعريف المؤشر: .وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة
7. **التفريعات:** - ديوان التونسيين بالخارج– المرصد الوطني للهجرة - الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر : المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر: النسبة المائوية.**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ووكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية.**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 0.8 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	0.8	1.1	0.1	0.5	0.8	1.2	1.5

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى دعم نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية والترفيع فيها من **0.5%** سنة **2020** إلى **1.5%** سنة **2023** أي بنسبة تطور تقدر بـ **200%** .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

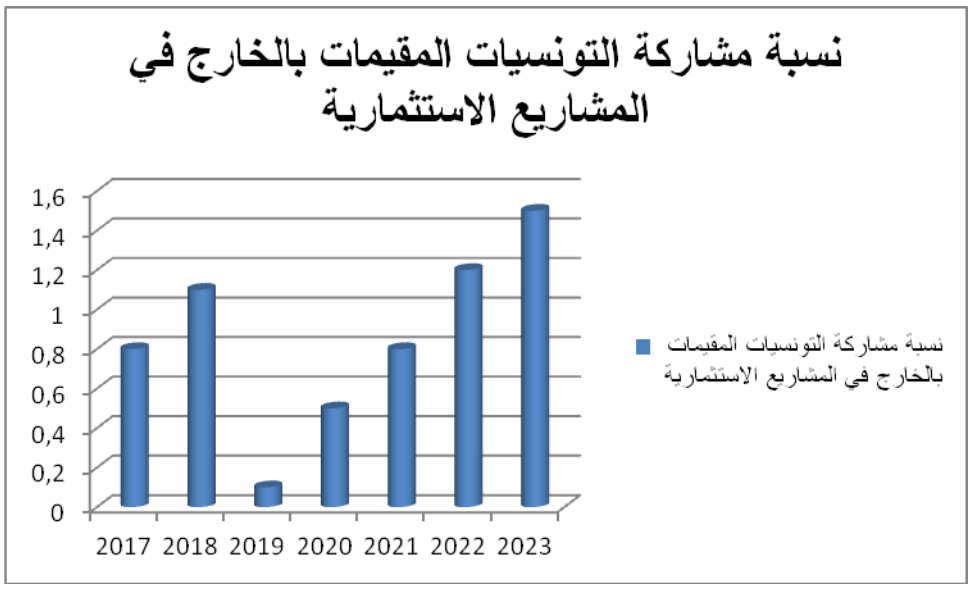

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**0.8%**	- إسناد حوافز جبائية إضافية لفائدة التونسيات المقيمات بالخارج الراغبات في الاستثمار	ن **1** : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	**1.971,500**
				ن **2** : البحوث في مجال الهجرة	**110,000**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-1

تسمية المؤشر : نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : العلاقة مع التونسيين بالخارج
6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج
7. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر درجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
8. نوع المؤشر : مؤشر نتائج (مؤشر توقي)
9. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
10. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة(ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).
2. وحدة المؤشر : النسبة المائوية
3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعطى الأساسي هو نسبة حظور ومشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في أنشطة هذه المراكز.
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير الشهرية والسنوية الموجهة من طرف الملحقين الإجتماعيين والمشرفين على المراكز الإجتماعية والثقافية وكذلك الجذاذات التي سيتم اعتمادها مستقبلا.
5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ديوان التونسيين بالخارج .
6.تاريخ توفر المؤشر : سنويا وشهريا.
7.القيمة المستهدفة للمؤشر: (valeur cible de l'indicateur): 70 %
8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات			ق م 2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية	%	% 50	% 50	%60	% 65	%70	% 75	% 80

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يرمي المؤشر إلى الترفيع من دعم نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية من **65%** سنة **2020** إلى **80%** سنة **2023** وذلك من خلل العم على تنويع الانشطة القدمة وملائمتها لانتظارات الجالية وخاصة منها الجيل الثالث و الرابع .

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

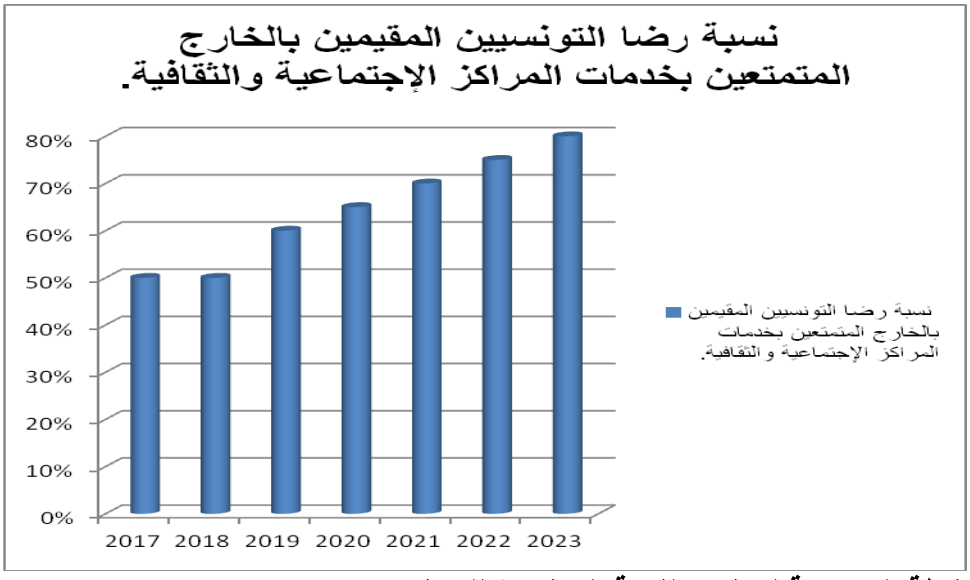

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بحساب الدينار)
الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.	**70%**	- مراجعة منظومة المراكز الاجتماعية والثقافية كميا ونوعيا.	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	**27.760،000**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-1

تسمية المؤشر : نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي/ المنجز)

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة (مركزي)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في كتلة الاجور**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي / كتلة الأجور المنجزة
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي - كتلة الأجور المنجزة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر: (valeur cible de l'indicateur): 105 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.مالية	التقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم/ المنجز)	نسبة	%116	%114	% 106.99	%104.13	%105	%100.95	%100
كتلة الاجور المنجزة (أو تقديرات الإنجاز)	أ.د	143837.207	148782.313	176281.470	190000.000	208398.164	212000.000	215000.000
كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي	أ.د	136.930.000	144.171.000	164.770.000	182460.000	204311.926	210000.000	215000.000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم البدء منذ سنة **2016** في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على مزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

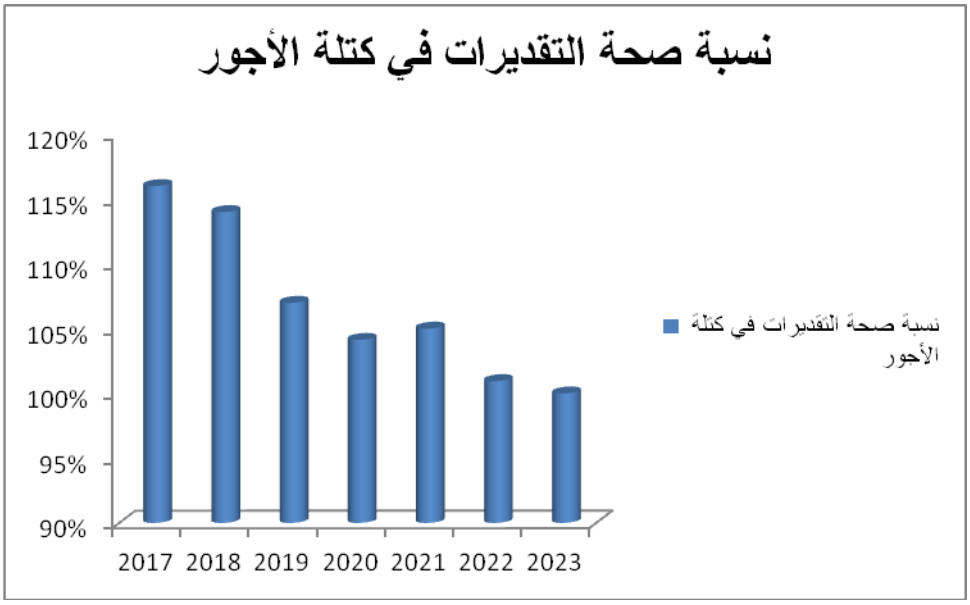

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021(بحساب الدينار)
الهدف: التحكم في كتلة الاجور	**نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المرسم بقانون المالية الأصلي/ المنجز)**	**105%**	- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الأصناف والرتب - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي والجهوي طبقا للأولويات وبناء على معطيات محينة حول الأعوان - تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب . - إعداد بطاقات الوصف الوظيفي - إعداد مخطط لتوظيف أعوان الوزارة	ن **1** : القيادة	**260.000**
ه .ع 1: تحسين توزيع الموارد البشرية بالوزارة	**المؤشر العملياتي 1:** نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	**بصدد الانجاز**		ن **2** : التصرف في الموارد البشرية	**39.740.000**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة
- وجود صعوبات على مستوى تقبل تغيير أساليب العمل و التوجه نحو التصرف اللامادي
- وجود صعوبات على مستوى التحيين الدوري للبيانات المدرجة ضمن المنظومة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-2

تسمية المؤشر : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** القيادة والمساندة (مركزي)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : فاعلية برنامج القيادة**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:(valeur cible de l'indicateur): 3.2 %**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2017	2020	2019	2020	2021	2022	2023
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	2.9	3.45	2.48	3.3	3.2	3.1	3

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "وسائل المصالح" ومزيد تحسين تنفيذ نفقات التـاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

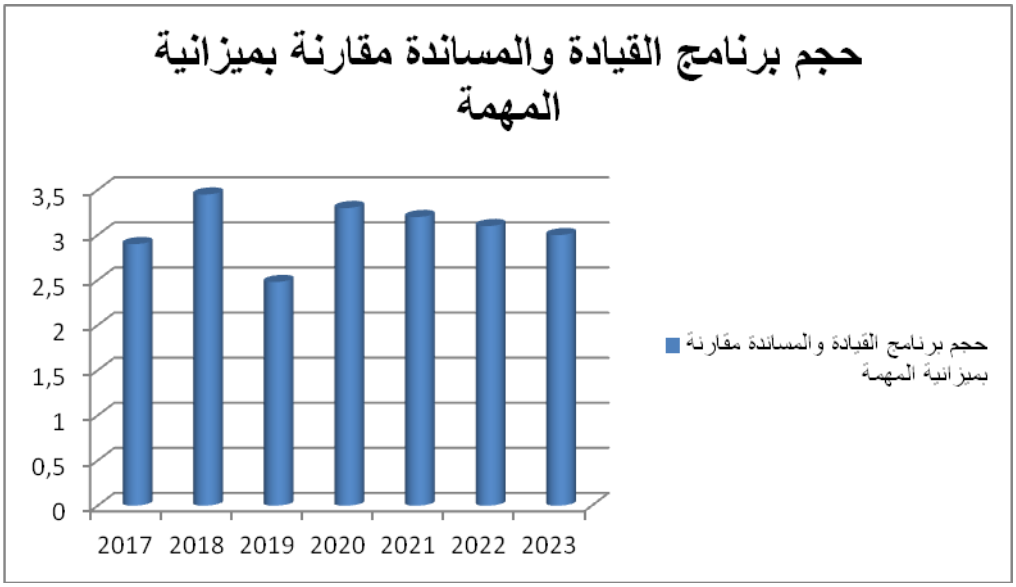

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2021	التدخلات (لاتستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021(بحساب الدينار)
الهدف: فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**	**%3.2**	-إعداد ومتابعة الميزانية إعداد تطبيقة تمكن من التصرف في المعدات والبناءات - جرد المعدات والبناءات - تحديد الحاجيات - ترشيد الإستهلاك (الهاتف + الوقود + المواد الإستهلاكية) - إعداد أدلة إجراءات	ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	**18.338.500**
ه .ع 2: ترشيد اعتمادات التصرف (مركزي)	**المؤشر العملياتي2:** التخفيض في اعتمادات التصرف				
	مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	910.000أ.د			
	مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	240.000أ.د			

ه .ع 3: ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات سوق الشغل	**المؤشر العملياتي 3:** نسبة الادماج المهني للطلبة		- إعداد الهياكل المشغلة في القطاع العام والخاص والجمعيات ومدهم بقائمة المتخرجين من المعهد سنويا لتسهيل إدماجهم - العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين ، غير المتكيفين إجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - مراجعة برامج وشعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية	ن **4** : التعليم العالي	**1.643.000**
ه .ع 4: ترشيد اعتمادات التصرف (جهوي)	**المؤشر العملياتي4:** التخفيض في اعتمادات التصرف		- تحسيس المتدخلين بضرورة ترشيد النفقات و إحكام التصرف فيها	ن **5** : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	**22.788.679**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- جزء هام من نفقات التسيير ذات الصيغة المشتركة يحمل على برنامج القيادة والمساندة.
- جزء هام من نفقات الاستثمار ذات الصبغة المشتركة يحمل على برنامج القيادة و المساندة.
- عدم اعتماد المحاسبة التحليلية يحد من نجاعة هذا المؤشر.

بطاقات الفاعل العمومي المتدخل في برنامج النهوض الاجتماعي

بطاقة عدد 1:المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسمة"

1- البرنامج: برنامج النهوض الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعما لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل و إعادة التـأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا و دوليا.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة ادارية.

3- مرجع الإحداث:

- الأمر الحكومي عدد **819** لسنة **2019** المؤرخ في **15** أوت **2019** المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر الحكومي عدد **819** لسنة **2019** المؤرخ في **15** أوت **2019** المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد):

.....

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : المساهمة بثلث الميزانية.

3- أهم الأولويات و الأهداف :

- ✓ القيام بالبحوث والدراسات.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين في مجال الإعاقة.
- ✓ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ✓ إرساء علاقات تعاون و شراكة مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية و الدولية العاملة في المجال.

4- مؤشرات قيس الأداء و أهم الأنشطة :

- الترفيع في عدد المتكونين من الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تيسير إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخلين في المجال.
- إرساء وحدة بحث.
- الشروع في إرساء المكتبة الرقمية.

5- الإجراءات المصاحبة :/

III- الميزانية :

تقديم عامل تقديرات ميزانية المركز الدولي للبحوث و الدراسات و التوثيق و التكوين حول الإعاقة "بسمة" للسنة المالية 2021:

حساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	منحة الدولة بعنوان العنوان الثاني	المجموع
1.000.000	1.000.000			2.000.000

بطاقة الفاعل العمومي المتدخل في برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

2- البرنامج: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

I- التعريـــــف

5- النشاط الرئيسي :

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

6- ترتيب المنشأة : صنف أ

7- مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

8- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

9- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد): بصدد الانجاز.

II- إطار القدرة على الأداء :

6- الإستراتيجية العامة :

❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،

- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

7- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

8- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تطوير البحوث والدراسات
- ✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
- ✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- ✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

9- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين المقيمين بالخارج داخل الوطن

- نسبة رضا التونسيين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج

10- الإجراءات المصاحبة : /

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية ديوان التونسيين بالخارج للسنة المالية 2021:

بحساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	منحة الدولة بعنوان العنوان الثاني	المجموع
23.000.000	3.000.000	760.000		26.760.000

بطاقات الفاعلين العمومين المتدخلين في برنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

1- **البرنامج:** برنامج الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :
تتبني الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،

- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>

- دخول اصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي حيز التنفيذ
- طلب الترفيع من وزارة المالية في عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة 2021 لتصل الى 650 م د وذلك لتلبية احتياجات السيولة المالية المنتظرة سنة 2021.
- اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد.
- اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2021 تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- <u>بخصوص تحسين الاستخلاص:</u>

- تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف المراقبة الميدانية لتشمل القطاعات والمؤجرين حسب مؤشرات التهرب الاجتماعي واستغلال المعطيات المتوفرة لدى مختلف الهياكل العمومية لتطوير إعداد برامج المراقبة ضمن التطبيقة الإعلامية التي تمكن من استهداف المؤجرين المعنيين بالمراقبة وترشيد تدخل المراقبين وتدعيم سلك المراقبة.
- تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.
- استخلاص مستحقات صناديق الضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة ميزانية الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض

- جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوق الضمان الاجتماعي
- الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي
- تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية.

- بخصوص تحسين التغطية الاجتماعية:

- تكثيف المراقبة الميدانية (porte à porte) وتدعيم سلك المراقبة
- اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي من خلال إطلاق حملات تحسيسية في إطار خطة اتصالية شاملة وإعداد مطويات للتعريف بأنظمة الضمان الاجتماعي وإعداد برامج إعلامية في شكل سلسلة واب فيديو 2D تبث على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى تنظيم "الأيام التحسيسية الجهوية للضمان الاجتماعي".
- تصميم mini site مختص في الضمان الاجتماعي secu.tn
- تنظيم حلقات تكوين موجهة الى الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام والاتصال بالمؤسسات العمومية والجمعيات والهياكل المانحة للقروض الصغرى.
- دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة Millennium Challenge Corporation
- اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.
- اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.

- **بخصوص تحسين الخدمات:**

- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية
- مواصلة إرساء منظومة الحسابات الفردية للمنخرطين وذلك من خلال القيام بحملات تحسيسية وإعلامية بخصوص هذا المشروع على المستويين المركزي والجهوي والمحلي من أجل التعريف بأهداف هذا المشروع الوطني وتأثيراته الإيجابية على المؤسسة المشغلة والمنخرط على حد السواء وإصدار أمر حكومي في الغرض.
- تطوير طرق التواصل مع منظوري الصناديق الاجتماعية من خلال استعمال الإرساليات القصيرة واستعمال التراسل الالكتروني وتوفير خدمات على الخط.
- مواصلة احداث دور الخدمات الإدارية وتوسيع شبكة الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية
- تهيئة فضاءات الاستقبال لمكاتب الصناديق الاجتماعية والرقي بجودة الخدمات

- مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل
- استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية
- استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني.

- المؤشرات :

التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 118	% 116	% 116	% 117	% 117	% 117	% 116
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 144	% 144	% 143	% 145	% 145	% 145	% 143

نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020[1]	2021	2022	2023
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 92,6	% 91,5	% 92	% 82	% 85	% 90	% 92
نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 47	% 48,4	% 53,6	% 40	% 45	% 48	% 53
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%24	%28,3	%20	%10	%13	%15	%20

تحسين التغطية الاجتماعية

المحتوى	الانجازات					الأهداف		
	2017	2018	2019	2020 (1)	2021	2022	2023
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 79,4	% 80,86	% 82,81	% 80,5	% 83	% 84	% 85
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 11,7	% 10,03	% 11,58	% 11,3	% 12	% 16	% 20
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 97,2	% 96,26	% 98,96	% 97	% 98	% 98,5	% 99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 83	% 79,95	% 71,72	% 65	% 70	% 75	% 80
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 83,3	% 87,38	% 88,49	% 79,6	% 85	% 90	% 92
المجموع	**% 80,3**	**% 80,03**	**% 80,07**	**% 78**	**% 79,4**	**% 81,7**	**% 83,7**

تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيي

مؤشرات قيس الأداء	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
	2017	2018	2019	2020(*)	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	41	46	44	44	42	40	36

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2021:

طور الانجاز

بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1- البرنامج: الضمان الاجتماعي

I- التعريـــــف

1- النشاط الرئيسي :

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>

- طلب الترفيع من وزارة المالية في عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة 2021 لتصل الى 650 م د وذلك لتلبية احتياجات السيولة المالية المنتظرة سنة 2021.
- اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد.
- اقتراح إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2021 تتعلق بالتكفل بديون شركات النقل الوطنية والجهوية والمتخلدة بذمتها لفائدة كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- اقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.
- اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.
- اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة وعدم تحميل كلفتها المالية على النظام العام للتقاعد في القطاع العمومي.
- تمكين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية من آلية قانونية يتم بمقتضاها توفير تسبقات من القطاع البنكي لمجابهة الفارق بين الموارد والنفقات عند تاريخ صرف الجرايات وذلك من خلال توظيف نسب فائدة ميسّرة للحد من الأعباء المالية التي يتكبدها الصندوق حاليا ولتشجيع البنوك على توفير مثل هذه التسبقات من خلال منحها أكثر مرونة في ما يتعلق باحترام مؤشرات سلامة التصرف.
- اقتراح تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرة عن لجوء الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.
- اقتراح إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مبالغ المساهمات بعنوان التقاعد مباشرة من منح الدعم المخصصة للمؤسسات والمنشآت العمومية للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي وتفادي تراكم الديون المتخلدة بذمتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- تطبيق الفصل 71 سابعا من القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 والقاضي بتحمل ميزانية الدولة كلفة الإجراءات الاستثنائية التي تتخذها والتي يكون لها انعكاس مالي مباشر على التوازنات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وتخصيص الإعتمادات اللازمة لتمويلها.
- طلب تخصيص دعم مالي لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ضمن ميزانية الدولة لسنة 2021 بما قيمته 500 م د،
- إرساء منظومة للتصريح وخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

- الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي

- **<u>بخصوص تحسين الخدمات:</u>**

- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية
- تطوير تطبيقة جديدة للتصرف في الجرايات على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتحقيق الاندماج -الشامل مع تطبيقة الحسابات الفردية والمالية والاستخلاص والمشغل وتبسيط أعمال معالجة ملفات الجرايات عند الإحداث أو التعديل.
- تطوير طرق التواصل مع منظوري الصناديق الاجتماعية من خلال استعمال الإرساليات القصيرة واستعمال التراسل الالكتروني وتوفير خدمات على الخط.
- مواصلة احداث دور الخدمات الإدارية وتوسيع شبكة الهياكل الجهوية والمحلية للصناديق الاجتماعية
- تهيئة فضاءات الاستقبال لمكاتب الصناديق الاجتماعية والرقي بجودة الخدمات
- مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>أهم الأنشطة:</u>

- المساهمة في استكمال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل،
- استكمال إرساء مشروع الحسابات الفردية،
- تطوير النظام المعلوماتي للصندوق،
- دعم مسار اللامركزية من خلال تدعيم المهام الموكولة الى مختلف هياكل الصندوق الجهوية والمحلية.

- <u>المؤشرات:</u>

التوازنات المالية للصندوق الوطني للتضامن والحيطة الاجتماعية:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	(1)2020	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	% 107,2(*)	% 124,9	% 120,7	% 115,5	% 117,3	% 119,8	% 124,9
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	% 122,8(*)	% 125,6	% 121,6	% 116,1	% 117,9	% 120,5	% 125,9

آجال الانتفاع بالخدمات (1)

مؤشرات قيس الأداء	الإنجازات			ق.م	الأهداف		
	2017	2018	2019	2020(1)	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (1)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-1)	% 85	% 87,8	% 85,5	% 87	% 89	% 90	% 90
تصفية ملفات جرايات التقاعد (1-2)	% 98,2	% 98,3	% 98,1	% 99	% 99	% 99	% 99
تصفية ملفات جرايات الترمل (1-3)	% 96,5	% 96,5	% 96,4	% 5,96	% 97	% 98	% 98
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (1-4)	% 78	% 81,6	% 85,7	% 87	% 89	% 90	% 90

(1) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(1-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(1-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(1-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(1-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

III- الميزانية :

طور الانجاز

بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

1- البرنامج: الضمان الإجتماعي

I- التعريـــــف

1-النشاط الرئيسي :

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2- الترتيب :

3- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للنامين على المرض.

5- تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي :

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- إرســاء منظومــة صــحية متكاملــة تشــمل الخــدمات المســداة بالقطــاعين العمــومي و الخــاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،

✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية .

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- <u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>

- طلب الترفيع من وزارة المالية في عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة 2021 لتصل الى 650 م د وذلك لتلبية احتياجات السيولة المالية المنتظرة سنة 2021.
- اقتراح احداث حساب للخزينة تحت اسم "تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" يتم تخصيصه لعائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية وغيرها من الموارد في إطار يضمن شفافية الموارد.
- اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2021 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.
- إرساء منظومة للتصريح وخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض عن بعد مع المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- مسك حسابات فردية للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرح بها يتم اعتمادها لافتتاح الحق في الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- وضع سجل يتعلق بوضعية مسديي الخدمات الصحية إزاء منظومة الضمان الاجتماعي يتم اعتماده عند خلاص مستحقاتهم من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- جدولة مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض المتخلدة بذمة صندوقي الضمان الاجتماعي
- الشروع في اعداد معيار محاسبي خاص بصناديق الضمان الاجتماعي
- تدعيم المراقبة الإدارية والطبية قبل وبعد إسداء المنافع من خلال مراجعة النظام المعلوماتي للصندوق الوطني للتأمين على المرض وإثراء وتحيين المراجع الطبية المعتمدة حول التكفل بالخدمات الصحية بحسب المنظومات العلاجية.

- **<u>بخصوص تحسين الخدمات:</u>**

- مواصلة تطوير النظم المعلوماتية للصناديق والرفع من نجاعتها وتحسين قدرتها على مواكبة التطورات وحجم العمل
- استكمال ارساء منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية
- استعمال الوصفة الطبية الإلكترونية والفوترة الإلكترونية والإمضاء الإلكتروني
- إحداث الأقاليم الطبية الفرعية المنصوص عليها صلب الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض.

- **<u>المؤشرات:</u>**

التوازنات المالية للصندوق للتأمين على المرض :

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

لمحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020(1)	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للتأمين على المرض							
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%86,3	%82	%78,65	%80,8	%81,92	%83,04	%84,57
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%94,1	%89,8	%84,31	%86,69	%88,68	%89,9	%91,14

(1) تقديرات

(*) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنة 2017 والبالغة 500 م د

آجال الانتفاع بالخدمات

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2017	2018	2019	2020(*)	2021	2022	2023
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	-	-	35,1	35	30	28	25
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)							
• خلاص أتعاب الأطباء	121	136	9,103	5,106	90	85	80
• خلاص الصيادلة	111	123	80,8	85,8	70	60	50
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	75,3	127	105,4	95	90	85	80
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	14	13	11,9	12,2	11,2	10,2	8,2
• زرع الكلى	18	23	37,9	42,1	20	18	16
• زرع النخاع الشوكي	18	22	11,3	11,4	10,4	9,4	7,4
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	14	14	13,23	13,5	12,5	11,5	9,5
• تفتيت حصى الكلى	9	8	8,13	8	7	7	7

• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	8	13	13,58	13,4	12,4	11,4	10,4
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	من 5 الى 60	من 5 الى48	من 5,4 الى 52	من6,1 الى 58	من 5 الى 50	من 5 الى 40	من 5 الى 30
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	10	10	8,5	10,5	9,5	8,5	7,5
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	15	10	17,7	18,2	17	15	13

(*) تقديرات

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

5- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم المراقبة الطبية والإدارية
- مراجعة بعض النصوص التنظيمية

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2021:

طور الانجاز